المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/434

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 حزيران، 11 June 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 434

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/434

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 حزيران، 11 June 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 434

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 434
رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.
أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.
وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.
ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 434
Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.
I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.
I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes
Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/434

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 حزيران، 11 June 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 434

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

1 – "فضيحة ناظم الزهاوي ضربة لسمعة ريشي سوناك". 5

2 – ناظم الزهاوي: أسئلة رئيسية بشأن القضية الضريبية لرئيس حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا 8

3 – تعرّفوا ما أعلنت واتساب إتاحته خلال الأسابيع القادمة.... 12

4 – 3 اخطاء اتصالية تسببت بانهيار بنك "سيليكون فالي".....14

5 – نعمة السكان 17

6 – Koszty uzyskania przychodów, wynagrodzeń i benefitów.....22

7 – الاجتماع الرباعي لوزراء زراعة سورية والأردن والعراق ولبنان: أولوية تحقيق التكامل الزراعي وتعزيز التجارة البينية 29

9 – لدعم الدينار.. العراق يحظر التعامل بالدولار في الأسواق.....38

10 – سعر الدولار في البنوك المصرية الثلاثاء 16 مايو 2023 ...40

11 – المساهمون سيحصلون على وثيقة إثبات ملكية.. الضوابط المنظمة لأول صندوق لاستثمار الذهب في مصر | خاص 42

12 – باختصار الأمبيرات هي إضعاف لمنظومة الكهرباء الوطنية.... والخوف أن يتحول المؤقت إلى دائم. 45

13 – "المقايضة" النسخة السورية من اتّفاق العراق الشهير المسمّى «النفط مقابل الغذاء»،.. 50
14 – حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /199/.....55
15 – ما قاله حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية56
16 – طريقة تحويل الأموال لسورية من خلال ويسترن يونيون.....63
17 – أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية..63

تقارير
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/434

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 حزيران، 11 June 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 434

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - "فضيحة ناظم الزهاوي ضربة لسمعة ريشي سوناك".

ونختم جولتنا في صحيفة الإندبندنت أونلاين ومقال رأي تحريري بعنوان:

صدر الصورة،EPA

وفقا لرئيس الوزراء البريطاني، سوناك، هناك "أسئلة تحتاج إلى إجابة" حول الشؤون الضريبية المضطربة لرئيس حزب المحافظين، ناظم الزهاوي. لكن الصحيفة تتساءل: لماذا لم يدفع الزهاوي، من الأساس، الضريبة الصحيحة؟ ولماذا لم يعلن عن تضارب المصالح؟ لماذا أنكر الحقيقة؟ لماذا قال إنه سيقاضي الصحفيين بتهمة التشهير؟ من هي الجهة التي أبلغها ومتى؟

فمنذ أن نشرت الصحيفة القصة في يوليو/ تموز الماضي، تنامت الأسئلة حول وزير المالية الأسبق وأضحت ملحة، لكن لم يتم الرد عليها أبدًا – لأن الزهاوي رفض باستمرار تقديم تقرير كامل عن وضعه. في الواقع، نفي بشكل قاطع الادعاءات الواردة في الصحيفة حول التحقيقات الرسمية في التزاماته الضريبية ووصفها بأنها تشهير، وهدد بمقاضاة أي شخص يجرؤ على تكرارها.

ومع ذلك، أصدر الآن بيانا توضيحيا – لا يطرح سوى المزيد من الأسئلة – وأمر رئيس الوزراء مستشاره للمعايير الأخلاقية، السير لوري ماغنوس، بالنظر في هذه القضية.

فبالإضافة إلى تقديم إفادة لرئيس الوزراء من تقرير كامل عن قضية الزهاوي الضريبية بكل تفاصيلها المعقدة – بما في ذلك المشاركة السابقة من قبل الوكالة الوطنية للجريمة ومكتب الاحتيال الخطير – ترى الصحيفة أنه يجب أيضا الإعلان عن جميع الأدلة التي يجمعها السير لوري، فالناس يحتاجون إلى معرفة نوعية الأشخاص الذين يديرون البلاد.

وأحد هذه الادعاءات، على سبيل المثال، هو أن الزهاوي كان قيد التحقيق من قبل إدارة الضرائب في نفس الوقت الذي كان فيه مسؤولا رسمياً عن النظام الضريبي وكان الوزير المسؤول عن المالية.

ويقال، بحسب الصحيفة، إن الزهاوي دفع ما مجموعه 5 ملايين جنيه إسترليني كضرائب بما في ذلك غرامة كبيرة خلال فترة عمله كوزير للخزانة – وهو حدث غير مسبوق. ولو عُرف في ذلك الوقت، لكان قد أجبر على الاستقالة.

وقد زُعم أيضا أن بوريس جونسون، عندما كان رئيسا للوزراء، كان على علم بالتحقيق الذي أجرته لجنة إدارة الموارد البشرية عندما عين الزهاوي وزيرا للمالية، وأبقاه في منصبه حتى بعد أن اضطر لدفع الغرامة. ويبدو أنه لم يكن يريد أن يخسر وزير مالية آخر، خصوصا بعد استقالة ساجيد جافيد وريشي سوناك سابقا احتجاجا على الطريقة التي يدير بها الحكومة.

هناك الآن أيضا أسئلة حول ما كان سوناك يعرف بالأمر ومتى علم بذلك. ومن المفهوم أنه علم بالعقوبة الضريبية فقط عندما ظهرت في الصحافة قبل أيام قليلة. لكن هذا يترك احتمال أنه كان على علم بالأسئلة العامة حول فاتورة

ضرائب الزهاوي، وأنه كان على علم بالتأكيد بالادعاءات التي ظهرت في صحيفة الإندبندنت أونلاين في يوليو/تموز الماضي.

لذا عندما أصبح رئيسا للوزراء، هل أخرج الزهاوي من وزارة المالية بسبب ما يعرفه عن هذه القضية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا احتفظ بالزهاوي في مجلس الوزراء ووضعه في منصب رفيع آخر، كرئيس للحزب، بدلاً من ذلك؟

كما تم الإبلاغ أيضا عن رفض منح الزهاوي لقب فارس في تكريم العام الجديد الأخير، بعد أن أثيرت أسئلة حول شؤونه الضريبية، ومن الصعب أن نفهم كيف كان يمكن أن يكون سوناك غير مدرك في هذه المرحلة لكيفية تصرف رئيس حزبه.

وحتى بعد الإعلان عن أحدث ما تم الكشف عنه، لا يزال سوناك وزملاؤه الوزراء يدافعون عن الزهاوي، وإن لم يكن ذلك دائما بقناعة كبيرة، وفق الصحيفة.

وأيا كان ما سيخلص إليه تقرير السير لوري، فإن سمعة الزهاوي قد أضحت، كما تقول الصحيفة، مشوهة، كما أن هذه القضية "تضر أيضا بمحاولات سوناك تصوير نفسه على أنه متفوق أخلاقيا على جونسون".

وعلى الرغم من صغر سنه، كان سوناك موجودا في الحكومة لفترة طويلة بما يكفي للتعرف على المدونة الوزارية، وتشديدها على أن الوزراء يجب أن "يتجنبوا تضارب المصالح".

فبعد فضائح عدة "يبدو أن حزب المحافظين في خطر متوطن وغير قادر تصحيح وتعديل تصرفاته".

ومهما كانت النوايا الحسنة التي يتمتع بها سوناك "فقد تم تبديدها بسرعة، ويقع جزء من اللوم على عاتقه". وكان يجب أن "يتخلى عن الزهاوي منذ فترة

طويلة. وبما أنه لم يفعل، فإن ذلك يثير أسئلة محرجة حول حكم رئيس الوزراء وكفاءته".

https://www.bbc.com/arabic/inthepress-64327787

2 - ناظم الزهاوي: أسئلة رئيسية بشأن القضية الضريبية لرئيس حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا

24 يناير / كانون الثاني 2023

ناظم الزهاوي

يتعرض رئيس حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، ناظم الزهاوي، لضغوط سياسية متزايدة لشرح ظروف تسوية ضريبية دفع فيها ملايين الجنيهات الاسترلينية، مقابل عدم سداده لضرائب مستحقة عليه.

وقيل لبي بي سي إن الزهاوي دفع غرامة بسبب ضريبة لم يدفعها عندما كان وزيراً للمالية.

لكن على الرغم من اعترافه بقضية الضرائب، ترك الزهاوي بعض الأسئلة من دون إجابة.

1) لماذا احتاج الزهاوي إلى تسوية فاتورة ضريبية؟

سنبدأ مع الأساسيات.

فاتورة الضرائب مرتبطة بأسهم في "يو غوف" وهي شركة استطلاعات رأي شارك الزهاوي في تأسيسها في العام 2000 قبل أن يصبح نائباً في البرلمان.

وكما توحي الكلمة، تمثل الأسهم من يملك أي نسبة من مجموع أسهم الشركة.

وفي معظم الحالات، يتم فرض ضرائب على المقيمين في المملكة المتحدة على الأرباح التي يجنونها من بيع الأسهم في الشركة.

لكن في هذه المرحلة يصبح الأمر معقداً.

عند تأسيسها، خصصت "يو غوف" 42.5٪ من أسهمها لشركة "بالشور إنفستمنتس"، وهي شركة مسجلة في جبل طارق، وليس في بريطانيا.

ووُصفت "بالشور إنفستمنتس" بأنها "صندوق عائلي لأسرة ناظم الزهاوي" في تقرير "يو غوف" السنوي للعام 2009.

وفي بيان يوم السبت، قال الزهاوي إن والده حصل على حصص ملكية في "يو غوف" مقابل "بعض رأس المال وتوجيهاته التي لا تقدر بثمن".

وفي نهاية الأمر، أصبحت "يو غوف" شركة ناجحة وتم بيع الأسهم المملوكة فيها من قبل شركة "بالشور" .

وحلل خبير الضرائب دان نيدل سجلات الشركة وافترض أن شركة "بالشور" باعت أسهمها بحلول العام 2018، مقابل 27 مليون جنيه إسترليني.

ونفي الزهاوي أن يكون مستفيداً من "بالشور" أو أن يكون له أي علاقة فيها.

لكن في بيانه، قال الزهاوي إن "أسئلة أثيرت بشأن شؤوني الضريبية" عندما تم تعيينه وزيراً للمالية في يوليو/تموز من العام الماضي.

وقال الزهاوي: "بعد المناقشات مع إدارة صاحب الجلالة للإيرادات والجمارك (وهي الإدارة المعنية بجمع الضرائب في بريطانيا)، خلصوا إلى أن والدي يحق له الحصول على حصص مِلكية في يو غوف، على الرغم من اختلافهم بشأن التخصيص الدقيق لذلك".

وقال الزهاوي إن إدارة الضرائب خلصت إلى أنه ارتكب "خطأ" لكنه كان نتيجة "إهمال غير مقصود"، لكنه لم يذكر مزيداً من التفاصيل.

وأضاف: "اخترت تسوية المسألة ودفع ما قالوا إنه مستحق، وهو الشيء الصحيح الذي يجب فعله".

في الوقت الحالي، يتعلق الأمر بجوهر الأمر.

2) متى بدأت إدارة الضرائب بالاهتمام بقضية الزهاوي الضريبية؟

ليس الأمر واضحاً تماماً حتى الآن، لكن هذا كل ما نعرفه عن الأمر:

في 9 يوليو/تموز من العام الماضي، ذكرت صحيفة الإندبندنت أونلاين أن خبراء إدارة الضرائب، كانوا يحققون في الشؤون الضريبية للزهاوي.

وفي تقرير الإندبندنت، قال متحدث باسم الزهاوي إنه "ليس على علم بأي تحقيق رسمي من قبل الإدارة المعنية" وأصر على أن "ضرائبه محدثة ومدفوعة بالكامل".

بعد ذلك بيوم، ذكرت صحيفة الأوبزرفر أن المسؤولين أعلنوا عن "مشكلة" تتعلق بالشؤون المالية للزهاوي قبل تعيينه.

وظهرت التقارير بينما كان الزهاوي يستعد لإطلاق حملته الانتخابية لخلافة بوريس جونسون كزعيم لحزب المحافظين ورئيس للوزراء.

وعندما ظهرت قضية شؤونه الضريبية في مقابلة مع سكاي نيوز. وكان الزهاوي متفائلاً.

وقال: "من الواضح أنني تعرضت لتشويه سمعة. قيل لي أن مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة وإدارة صاحب الجلالة للإيرادات والجمارك يحققون في شؤوني. لست على علم بذلك".

ولا نعرف متى أصبح الزهاوي على علم بالمسألة الضريبية مع إدارة الضرائب.

ولكن خلال عطلة نهاية الأسبوع، تم إبلاغ المحرر السياسي في بي بي سي، كريس ميسون، أن المشكلة قد تم حلها بينما كان الزهاوي وزيراً للمالية، وكان ذلك بين 5 يوليو/تموز و6 سبتمبر/أيلول من العام الماضي.

ومن جهتهم، يزعم حلفاء الزهاوي أنه أخبر إحدى هيئات الرقابة الداخلية للأخلاقيات الحكومية بهذا الأمر قبل تعيينه.

3) ما المبلغ الذي دفعه الزهاوي لتسوية المسألة الضريبية؟

لسنا متأكدين تماماً.

لم يؤكد الزهاوي مقدار الغرامة أو القيمة الإجمالية للتسوية النهائية مع إدارة الضرائب.

إلا أن صحيفة الغارديان ذكرت يوم الجمعة أنه وافق على دفع غرامة كجزء من تسوية تتألف من سبعة أرقام. ونقلت الصحيفة عن خبراء قولهم إنهم قدروا فاتورة الضرائب بنحو خمسة ملايين جنيه إسترليني. فيما قال مصدر لبي بي سي إن المبلغ الإجمالي المدفوع كان قريباً من المبالغ التي تم الحديث عنها في أماكن أخرى، وبمعنى آخر، حوالى 5 ملايين جنيه إسترليني.

ريشي سوناك رئيس وزراء بريطانيا

4) ماذا يعرف رئيس الوزراء؟

بحسب الزهاوي، لقد تمت تسوية قضية الضرائب قبل تعيينه رئيساً لحزب المحافظين. وتولى الزهاوي منصبه في نفس اليوم الذي أصبح فيه ريشي سوناك رئيساً للوزراء، أي في 25 أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

خلال الأسئلة الموجهة لرئيس الوزراء البريطاني الأسبوع الماضي، قال سوناك إن الزهاوي "عالج هذه المسألة بالكامل وليس هناك ما يمكنني إضافته".

إلا أنه غيّر موقفه الآن.

وطلب سوناك من مستشاره المستقل للمعايير الأخلاقية يوم الإثنين النظر في ما إذا كان الزهاوي قد انتهك القانون الوزاري، قائلاً إن هناك "أسئلة تحتاج إلى أجوبة" حول القضية. ويقول الزهاوي إنه واثق من أنه تصرف بشكل مناسب.

وأشار المتحدث باسم رئيس الوزراء إلى أن سوناك لم يكن على علم الأسبوع الماضي بأن الزهاوي دفع غرامة لتسوية مشكلته الضريبية مع إدارة الضرائب.

ويترك ذلك أسئلة لبوريس جونسون، الذي عين الزهاوي وزيراً للمالية العام الماضي، عندما لم تكن المسألة قد حلّت.

وفي حال كان الزهاوي قد أبلغ هيئة مراقبة الأخلاقيات الحكومية الداخلية عن قضية الضرائب الخاصة به قبل تعيينه كوزير للمالية كما قيل لبي بي سي، فربما كان جونسون على علم بالمسألة.

https://www.bbc.com/arabic/world-64381901

3 - تعرّفوا ما أعلنت واتساب إتاحته خلال الأسابيع القادمة....

إجراء يجعل المراسلة عبره أكثر سهولة

ميزة حساب واتساب

الخبير السوري، 25-04-2023

في الوقت الذي انتشرت فيه خلال الأعوام الأخيرة العديد من تطبيقات التواصل الاجتماعي، فإن تطبيق "واتساب"، حرص على منافسة كافة التطبيقات الأخرى عبر تقديمه عشرات المزايا ليحافظ على مستخدميه، وهذا ما تمّت ملاحظته خلال العام الماضي وبداية العام الحالي، حيث أطلقت الشركة مزايا كثيرة جديدة.

وفي هذا السياق، أطلقت شركة "ميتا"، المالكة لتطبيق "واتساب"، خطوة طال انتظارها، من قبل مستخدميها، حيث أعلنت أنه بات يمكن فتح "واتساب" على 4 هواتف في وقت واحد.

وقال "مارك زوكربيرج"، الرئيس التنفيذي لشركة "ميتا" بدءاً من اليوم، يمكن للمستخدمين تسجيل الدخول إلى نفس "حساب واتساب"، على ما يصل إلى أربعة هواتف.

كما كتبت الشركة عبر مدونتها، بأن هذه الخاصية مطلوبة بشدة من المستخدمين، حيث يمكن من خلالها ربط الهاتف الواحد من أربعة أجهزة إضافية بحد أقصى، مثلما يحدث عند ربط "واتساب" في متصفحات الويب، والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر.

وأضافت شركة "واتساب"، في بيانها "يتصل كل هاتف مرتبط بواتساب بشكل مستقل، مما يضمن أن الرسائل الشخصية والوسائط والمكالمات مشفرة تمامًا بين الطرفين، وإذا ظل الجهاز الأساسي غير نشط لفترة طويلة، فإنه يتم تسجيل الخروج تلقائيًا من جميع الأجهزة المصاحبة."

وأشارت الشركة، إلى أن ربط الهواتف كأجهزة مصاحبة يجعل المراسلة أكثر سهولة، لافتة إلى أنه يمكن الآن التبديل بين الهواتف دون تسجيل الخروج واستئناف الدردشات، مؤكّدة أنها ستطرح هذا التحديث للمستخدمين على مستوى العالم وسيكون متوفراً للجميع خلال الأسابيع القادمة.

كما أشارت الشركة إلى أنها ستطرح أيضاً خلال الأسابيع القادمة طريقة بديلة وأكثر سهولة لربط الأجهزة المصاحبة، يمكن من خلالها إدخال رقم الهاتف في "واتساب ويب" لتلقي كود لمرة واحدة واستخدامه على الهاتف لإتمام عملية ربط الأجهزة بدلاً من الاضطرار إلى مسح الرمز المربّع.

وحول طريقة الربط بين الأجهزة، أشارت الشركة، أنه يمكن إعداد هاتف ثانوي لاستخدامه مع حساب "واتساب" الخاص بعد تثبيت جديد للتطبيق، وعند التشغيل الأول، يجب النقر فوق خيار "الارتباط بالحساب الحالي" بدلاً من إدخال رقم الهاتف، وسيؤدي ذلك إلى إنشاء رمز الاستجابة السريعة الذي سيتم مسحه ضوئيًا بواسطة الهاتف الرئيسي من خلال خيار "توصيل الجهاز" في الإعدادات.

وكان تطبيق "واتساب"، أطلق قبل أيام، خاصية "الاحتفاظ بالرسائل في الدردشة"، حيث يمكن من خلالها الاحتفاظ بالنصوص التي قد يحتاج إليها المستخدم لاحقًا.

كما طرحت ثلاث خصائص أمنية جديدة لحماية الحساب من السرقة عبر البرامج الضارة، تشمل "حماية الحساب، والتحقق من الجهاز، بالإضافة إلى رموز الحماية التلقائية." http://syrianexpert.net/?p=70578

4 - 3 اخطاء اتصالية تسببت بانهيار بنك "سيليكون فالي"

عبير خالد، 31مارس 2023

بنك سيليكون فالي" الأميركي هو واحد من أقوى 20 مصرف في امريكا، تزيد قيمة أصوله عن 200 مليار دولار، وهو بنك تجاري يقع مقره الرئيسي في سانتا كلارا، كاليفورنيا.

خلال هذا الشهر، انهار البنك وأغلقت الجهات الرقابية الأمريكية البنك، وسيطرت على ودائع العملاء في أكبر انهيار لبنك أمريكي منذ عام 2008.

أدى ذلك إلى موجة انخفاضات ضربت أسهم قطاع البنوك في الولايات المتحدة وامتدت إلى أسواق آسيا وأوروبا أيضا.

المثير للدهشة أن أحد أهم عوامل هذا الانهيار كان اتصالي وإعلامي، متمثلاً في بيان صحفي يفتقر للوضوح والهدف، سيء التوقيت، ومليء بالمصطلحات المربكة، غير مطمئن، بل وقد وصفت بعض الصحف البيان الصحفي الصادر من فريق الاتصال في البنك بأنه "الأسوأ على الإطلاق."

لفهم الوضع العام للبنك، لنتذكر أنه خلال فترة الازدهار التكنولوجي على مدى العقد الماضي، أودعت الشركات الناشئة الكثير من الأموال في بنك "سيليكون فالي" وللمحافظة عليها، قرر البنك تحويل هذه الأموال الى سندات خزانة طويلة الأجل أو أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري. لاحقاً، اتضح أن هذا كان قرار غير صائب حيث فقدت هذه الاستثمارات قيمتها مع ارتفاع أسعار الفائدة، واضطر البنك لبيعها بخسارة 1.8 مليار دولار.

وهنا، بدأت اوساط المجتمع الأميركي بتداول شائعة افلاس البنك، وكان يمكن في هذه المرحلة نشر مواد اعلامية تؤكد جاهيزية البنك واستعداداته لمواجهة هذه الخسائر البسيطة، ولكن لم يتم احتواء الأزمة في بدايتها من قبل البنك، وكان هذا الخطأ الاتصالي الأول.

بعد ذلك، جمع البنك 2 مليار دولار في رأس مال جديد وتم بالفعل احتواء الأزمة المالية، وهنا أتيحت الفرصة لبنك "سيليكون فالي" لطمئنة العملاء، ووسائل الإعلام، عن كيفية خروجهم من هذا المأزق بقصة إعلامية تروي قصة نجاح مالي سريعة، ولكن استمر البنك بالصمت وكان هذا الخطأ الاتصالي الثاني.

في يوم الاربعاء، 9 مارس، أعلن بنك التشفير "سلفرغيت" أنه بصدد التصفية والافلاس، وبعد هذا الإعلان بساعات قليلة أعلن بنك "سيليكون فالي" عن خسارته لمليارين من سندات الخزنة وجمع رأس مال جديد لتعويض الخسائر، ببيان صحفي يفتقر للبعد القصصي ومرتبك. ولكن الأهم من ذلك، هو التوقيت السيء لهذا الإعلان حيث أن توارد اعلانين افلاس وخسارة مالية لبنوك أمريكية تسببت في ذعر وقلق جماهيري، وكان هذا التوقيت السيء هو الخطأ الثالث لفريق الاتصال في البنك.

بعد ساعات قليلة، سحب المستثمرون 42 مليار دولار من بنك "سيليكون فالي"، مما ترك البنك يواجه عجز نقدي وتدخلت السلطات الأميركية في المشهد لتأمين الأموال.

هناك الكثير من الدروس الاتصالية والإعلامية التي ينبغي أن نتعلمها من تجربة بنك "سيليكون فالي"، إن لإدارات الاتصال دور محوري وليس ثانوي في مواجهة الأزمات أياً كان نوعها ولكن التعامل الاتصالي مع الأزمات المالية تتطلب المتابعة المستمرة، والتعامل الفوري، وتوخي الحذر في انتقاء المصطلحات.

https://maaal.com/2023/03/3-%D8%A7%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%8A/

5 - نعمة السكان

نشر في: الأربعاء 29 مارس 2023

نشر موقع Project Syndicate مقالا حول المفهوم الخاطئ الشائع بأن النمو السكاني يمثل تهديدا رئيسيا للتنمية المستدامة. يقدم المقال نظرة متفائلة بأن عدد سكان العالم قد يبلغ ذروته، ومع ذلك سيظل استهلاك أغنى 10٪ في العالم هو ما يشكل أكبر عقبة أمام ازدهار الإنسان.. نعرض من المقال ما يلي.

إن من الطرق السهلة لبدء جدل طويل ومحتدم هو أن تشير إلى سكان العالم. لقد اشتهر توماس مالتوس، اقتصادي إنجليزي، بإشعال جدل محتدم في القرن التاسع عشر وذلك عندما حذّر أنه إذا لم تتم صياغة سياسات للتحكم في عدد المواليد، فإن النمو السكاني المتسارع سوف يفوق التحسينات في الزراعة ويسبب موجات متكررة من المجاعات والأوبئة. سوف يؤجل عوائد التصنيع.

لقد كانت هذه الحجج محتدمة في الستينيات من القرن الماضي وذلك عندما صب العالم الألماني بول إرليش وزوجته آن، الزيت على النار من خلال كتابهما الأكثر مبيعا «القنبلة السكانية». لقد كانت مخاوفهما منطقية، بالنظر إلى البيانات، وبحلول عام 1975، تضاعف عدد سكان العالم إلى أربع مليارات نسمة ـ في أقل من 50 عاما. لقد تضاعف عدد سكان العالم مرة أخرى ليصل إلى ثماني مليارات نسمة في نوفمبر الماضي. وهذا يطرح سؤالا جديدا: هل سيتضاعف عدد السكان مرة أخرى ليصل إلى 16 مليار نسمة؟

الجواب هو بالتأكيد لا، ففي واقع الأمر لن يقترب عدد سكان العالم على الإطلاق من هذا المستوى بسبب النقلة النوعية في التركيبة السكانية على مدى الخمسين عاما الماضية. لقد وصل معدل النمو السكاني لذروته في الستينيات من القرن الماضي وظل ينخفض بشكل مستمر منذ ذلك الحين. تختار النساء في جميع أنحاء العالم إنجاب عدد أقل من الأطفال، ومتوسط معدل الخصوبة العالمي الآن هو أعلى بقليل من طفلين لكل امرأة.

بالطبع، لا يعكس هذا الرقم وجود تباينات جغرافية كبيرة، فعدد الأطفال لكل امرأة أقل من اثنين في أماكن مثل ألمانيا واليابان، ولكنه أعلى بكثير في معظم البلدان منخفضة الدخل، وخاصة الدول الهشة. ومع ذلك، تقدر الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم قد يبلغ الذروة ليصل إلى 11.10 مليار نسمة هذا القرن، قبل أن يبدأ في الانخفاض ببطء. إن من المؤكد أن هناك أعدادا كبيرة من البشر الذين يجب إطعامهم ولكن هذا العدد لا يقترب على الإطلاق من رقم 16 مليار نسمة.

بالإضافة إلى ذلك خلص التحليل الخاص في تقرير جديد بعنوان «الناس والكوكب: سيناريوهات السكان المستدامة للقرن الحادي والعشرين ومستويات المعيشة الممكنة ضمن حدود الكوكب»، والذي تم إعداده لصالح مؤسسة التحديات العالمية في ستوكهولم، إلى أن عدد سكان العالم يمكن أن يبلغ ذروته عند مستوى أقل بكثير ـ نحو تسع مليارات نسمة ـ بحلول منتصف القرن. وإذا استثمر العالم أكثر في التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، فقد ينخفض عدد سكان العالم إلى المستويات التي تمكّن كل فرد على وجه الأرض أن يحصل بموجبها وبشكل مستدام على الطاقة النظيفة والمأوى

والغذاء والماء مما يعنى نزع فتيل القنبلة وهذا يتيح للجميع أن يعيشوا حياة جيدة ضمن حدود الكوكب، وهذا يجب أن يكون سببا يدعونا للاحتفال.

تأتى توقعات التحليل من نموذج ديناميكي للنظام الجديد Earth4All والذي يسمح لنا باستكشاف سيناريوهين للاقتصاد والسكان في هذا القرن. في السيناريو الأول يستمر الاقتصاد العالمي في مسار مشابه للمسار المتبع خلال الخمسين عاما الماضية حيث سوف تتحرر العديد من البلدان الأكثر فقرا في نهاية المطاف من براثن الفقر المدقع ويبلغ عدد سكان العالم ذروته عند 8.8 مليار نسمة في منتصف القرن قبل أن ينخفض إلى 7.3 مليار في عام 2100.

في السيناريو الثاني والذي نسميه «القفزة العملاقة»، يصل عدد سكان العالم إلى 8.5 مليار بحلول عام 2040 تقريبا وينخفض إلى ست مليارات فقط بحلول نهاية القرن. وسيتطلب ذلك استثمارات غير مسبوقة في مجالات التخفيف من الفقر ورأس المال البشرى إلى جانب تحولات غير عادية في السياسات بشأن الأمن الغذائي وأمن الطاقة وعدم المساواة والمساواة بين الجنسين وحسب هذا المستقبل المحتمل سيتم القضاء على الفقر المدقع في غضون جيل واحد (بحلول عام 2060)، مع تأثير ملحوظ على الاتجاهات السكانية العالمية.

غالبا ما تواجه التوقعات الديموغرافية السائدة صعوبات في ربط النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية. ومع ذلك فإننا نعلم أن التنمية الاقتصادية السريعة في البلدان المنخفضة الدخل لها تأثير كبير على معدلات الخصوبة. تنخفض معدلات الخصوبة مع حصول الفتيات على التعليم، ومع زيادة تمكين النساء اقتصاديا من خلال الحصول على عمل مدفوع الأجر ومع وجود رعاية

صحية أفضل وأساليب تنظيم الأسرة. عندما تم دمج هذه العوامل في التحليل المذكور أعلاه، تباطأ النمو السكاني بشكل كبير.

لكن النتائج التي تم التوصل إليها مشروطة إلى حد كبير، فمن أجل تحقيق القفزة العظيمة، يجب على الحكومات في البلدان منخفضة الدخل أن تلتزم بشكل كامل بمتابعة التنمية الاقتصادية القائمة على الاستثمارات الكبيرة في التعليم بدلا من النمو الاقتصادي الذي يحركه فقط استخراج الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك وفي حين أن نزع فتيل القنبلة السكانية قد يكون ضروريا لتقليل مخاطر الانهيار الحضاري في المستقبل، إلا أنه ليس كافيا. فالعلاقة بين السكان وحدود الكوكب ـ على عكس الأسطورة الشائعة ـ فإن حجم السكان ليس هو السبب الرئيسي لخرق البشرية لهذه الحدود (ينعكس في مشاكل مثل تغير المناخ)، بل إن المحرك الرئيسي لذلك هو استهلاك أغنى 10٪ يتسبب في تأثيرات مادية كبيرة جدا.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه البشرية تتمثل في ترف الكربون واستهلاك المحيط الحيوي وليس السكان. إن الأماكن التي يرتفع فيها عدد السكان بشكل أسرع لها تأثيرات بيئية محدودة للغاية لكل شخص مقارنة بالدول التي وصل عدد سكانها للذروة منذ عدة عقود. لو تم توزيع الموارد بشكل أكثر عدلا، لتمتع سكان العالم اليوم بظروف معيشية تتجاوز الحد الأدنى من المستوى المعيشي حسب الأمم المتحدة، وبدون الحاجة إلى تغييرات كبيرة في اتجاهات التنمية.

يقدّم التقرير للناس والكوكب نظرة متفائلة عن سكان العالم. تتحدى نتائجه المفهوم الخاطئ الشائع بأن النمو السكاني هو السبب الرئيسي لتجاوز حدود

الكوكب ففي واقع الأمر فإن الناس الأكثر ثراء على مستوى العالم هم من يقودوننا نحو الهاوية.

لا يزال بإمكاننا من خلال التغيير الاقتصادي الممنهج توفير حياة جيدة للجميع ضمن حدود الكوكب. نأمل أن يؤدى هذا التقرير إلى تشجيع صناع السياسات على إعادة دراسة تأثير أنماط الاستهلاك وإعطاء الأولوية للتوزيع العادل على النمو الاقتصادي وهذا سيعود بالفائدة على ذلك النمو.

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=29032023&id=28dbe81a-7dc2-49ea-8236-6c5972abc607

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 – Koszty uzyskania przychodów, wynagrodzeń i benefitów

Wydatki na pakiety medyczne i karty do ośrodków sportu dla współpracowników są elementem ich wynagrodzenia, mają związek z prowadzoną przez przedsiębiorcę działalnością gospodarczą, a tym samym są dla niego kosztem.

Publikacja: 24.05.2023 02:00

Foto: Adobe Stock

Krzysztof Wiesław Żukowski

Płatności dokonywane przez firmę dla innej firmy to też wynagrodzenie. Można je ująć w kosztach uzyskania przychodów jednak na zasadach ogólnych, jako koszty bezpośrednio związane z działalnością gospodarczą. Dla kosztów wynagrodzeń pracowniczych ustawodawca przewidział przepisy szczególne.

Umowy firma–firma

Spora część firm w ramach prowadzonej działalności gospodarczej nawiązuje współpracę z podmiotami gospodarczymi na podstawie umów B2B. Spółka wypłaca swoim współpracownikom wynagrodzenia za wykonane usługi raz w miesiącu, a niekiedy dwa razy w miesiącu na podstawie wystawionych przez nich faktur. W którym momencie wydatki te należy zaliczyć do kosztów uzyskania przychodów?

Na podstawie art. 15 ust.1 ustawy o CIT kosztami uzyskania przychodów są koszty poniesione w celu osiągnięcia przychodów ze

źródła przychodów lub w celu zachowania albo zabezpieczenia źródła przychodów, z wyjątkiem kosztów wymienionych w art.16 ust.1 ustawy o CIT.Organy skarbowe nie sprzeciwiają się zaliczaniu do kosztów uzyskania przychodów wynagrodzeń wypłacanych podwykonawcom z tytułu wykonywanych przez nich usług.Z art. 15 ust.4 ustawy o CIT wynika, że koszty uzyskania przychodów bezpośrednio związane z przychodami, poniesione w latach poprzedzających rok podatkowy oraz w roku podatkowym są potrącane w tym roku podatkowym, w którym osiągnięte zostały odpowiadające im przychody. Wydatki na wynagrodzenia współpracowników będących podwykonawcami mają związek z prowadzoną działalnością gospodarczą spółki i wpływają na wielkość jej przychodów. Wobec tego wydatki te jako koszty bezpośrednio związane z przychodami mogą być ujęte w kosztach uzyskania przychodów spółki w momencie osiągnięcia przez nią przychodów.

Spółka może odliczyć od przychodów wydatki na pakiety medyczne i karnety rekreacyjne dla pracowników oraz ich rodzin.

Wydatki na wynagrodzenia współpracowników (podwykonawców) nie stanowią wynagrodzeń pracowniczych i są rozliczane w kosztach na innych zasadach, a więc koszt ten należy powiązać z momentem uzyskania przychodu ze źródła jakim jest działalność gospodarcza spółki. Stanowisko to potwierdził dyrektor Krajowej Informacji Skarbowej, który w interpretacji indywidualnej z 15 czerwca 2018 r. (0114–KDIP2–3.4010.127.2018.2.MC) stwierdził: „(…) art. 15 ust. 4 updop, dotyczący rozliczania tzw. kosztów bezpośrednich nie dotyczy wydatków, o których mowa w art. 15 ust. 4g i 4h, tj. wynagrodzeń pracowniczych i związanych z nimi składek na ubezpieczenie społeczne, bowiem ustawodawca w tym zakresie przewidział odrębne regulacje dotyczące sposobu zaliczania ich do kosztów uzyskania przychodów”.

W ten sam sposób spółka ma prawo zaliczyć do kosztów uzyskania przychodów wydatki na pakiety medyczne i karty Multisport dofinansowywane ze środków obrotowych. Skarbówka również widzi związek pomiędzy przychodami a poniesionym wydatkiem. W ocenie organów wydatki te stanowią element wynagrodzenia na rzecz współpracowników, a więc powinny być one traktowane jako pozapłacowa forma wynagrodzenia.

W ten sposób współpracownicy uzyskują dodatkową motywację do współpracy. Otrzymane świadczenia stanowią dla nich dodatkowe wynagrodzenie o charakterze niepieniężnym, co bezpośrednio przedkłada się na wzrost przychodów spółki, a także wzmocnienie pozycji na rynku. Wobec tego wydatki te powinny stanowić koszt uzyskania przychodu w momencie osiągnięcia przez spółkę przychodu. Zgodnie z ustawą o podatku CIT do kosztów uzyskania przychodów podatnik ma prawo zaliczyć wszystkie koszty, zarówno te bezpośrednio, jak i pośrednio związane z przychodami, o ile zostały prawidłowo udokumentowane, za wyjątkiem kosztów ustawowo uznanych za niestanowiące kosztów uzyskania przychodów.

Stanowisko to potwierdził dyrektor Krajowej Informacji Skarbowej w piśmie z 30 sierpnia 2018 r.(0114–KDIP2–1.4010.287.2018.1.KS) stwierdzając, że (…) „elementy składające się na pakiet benefitów, takie jak pakiet sportowy i kafeteryjny oraz lekcje angielskiego mają za zadanie zwiększyć kompetencje współpracowników, a tym samym jakość świadczonych przez nich usług, a także zmotywować do bardziej efektywnej, wydajnej pracy na rzecz Spółki.Podsumowując, wydatki, ponoszone przez spółkę zarówno na organizację szkoleń/konferencji współpracowników, jak i na pakiet benefitów dla współpracowników mają związek z prowadzoną działalnością gospodarczą, wynikają z zawartych

kontraktów ze współpracownikami, zostały skalkulowane w wynagrodzeniu za usługi współpracowników, a przede wszystkim są skierowane na zwiększenie uzyskiwanych przychodów".

Niewypłacona pensja

Inaczej przedstawia się sposób ujmowania w kosztach uzyskania przychodu wynagrodzeń pracowniczych. Zasada zaliczania wynagrodzeń pracowników z tytułu umów o pracę do kosztów uzyskania przychodu w spółkach kapitałowych jest określona w art. 15 ust. 4g ustawy o CIT.

Zgodnie z powołanym przepisem należności z tytułów, o których mowa w art. 12 ust.1 i 6 ustawy o PIT, a więc wynagrodzenia ze stosunku pracy, a także zasiłki z ubezpieczenia społecznego wypłacane przez zakład pracy stanowią koszty uzyskania przychodu w miesiącu, za który są należne, pod warunkiem, że zostały wypłacone lub postawione do dyspozycji w terminie wynikającym z przepisów prawa pracy.

W przypadku niezachowania wskazanych terminów wynagrodzenia te mogą być kosztem uzyskania przychodu w dacie ich wypłaty lub postawienia do dyspozycji. Podstawą ujęcia wynagrodzeń w kosztach uzyskania przychodów w dacie ich wypłaty lub postawienia do dyspozycji jest art. 16 ust.1 pkt 57 ustawy o CIT.

Na jego podstawie nie uważa się za koszty uzyskania przychodów niewypłaconych, niedokonanych lub niepostawionych do dyspozycji wypłat, świadczeń oraz innych należności m.in. z tytułu umów o pracę, umów zleceń czy zasiłków pieniężnych z ubezpieczenia społecznego wypłacanych przez zakład pracy. Wynagrodzenia oraz inne świadczenia związane ze stosunkiem pracy, które nie zostaną wypłacone w ogóle, nie mogą więc stanowić kosztów uzyskania przychodu pracodawcy, a te, które zostały wypłacone nieterminowo, pracodawca może zaliczyć do kosztów uzyskania przychodu w miesiącu ich wypłaty.

Umowy zlecenia

Wynagrodzenia z tytułu umów zleceń mogą być kosztem uzyskania przychodu zawsze momencie ich wypłaty, a więc w dacie poniesienia wydatku. Należności te nie są ujmowane w kosztach uzyskania przychodów w miesiącu, za który są należne, ponieważ art.15 ust.4g dotyczy tylko wynagrodzeń z umów o pracę.

Takie stanowisko poparł dyrektor Krajowej Informacji Skarbowej w piśmie z 22 lutego 2019 r. (0114–KDIP2–2.4010.611. 2018.2.RK) (...) „w odniesieniu do wydatków w postaci wynagrodzeń z tytułu umów zleceń i umów o dzieło ogólne zasady dotyczące rozliczenia kosztów pośrednich wynikające z art. 15 ust. 4d i ust. 4e u.p.d.o.p. nie znajdą zastosowania. (...) koszty wynagrodzeń wypłacanych przez Spółkę z tyt. umów zleceń i umów o dzieło mogą być zaliczone do kosztów podatkowych w oparciu o regulacje zawarte w art. 16 ust. 1 pkt 57 u.p.d.o.p. Będą one takim kosztem dopiero w dacie dokonania ich wypłaty lub postawienia do dyspozycji. Stosownie do art. 16 ust. 1 pkt 57 u.p.d.o.p., nie stanowią bowiem kosztów uzyskania przychodów niewypłacone, niedokonane lub niepostawione do dyspozycji m.in. należności z wymienionych tytułów”.

Koszty u pracownika

Pracownik rozliczy zryczałtowane koszty uzyskania przychodu w pełnej kwocie nawet gdy faktycznie pracował tylko jeden dzień w miesiącu.

PRZYKŁAD

Regulamin wynagradzania w spółce z o.o. stanowi, że wynagrodzenia ze stosunku pracy za określony miesiąc są wypłacane do końca tego samego miesiąca. Z powodu trudności finansowych zarząd spółki podjął decyzję o przesunięciu wypłaty wynagrodzeń należnych za

kwiecień b.r. do dnia 30 maja b.r. W przyszłych okresach tego roku wypłata wynagrodzeń również może zostać przesunięta o miesiąc. Mamy wątpliwość czy po zakończeniu roku powinniśmy pracownikom wykazać w informacji PIT–11 koszty uzyskania przychodu za 12 miesięcy czy tylko za miesiące, w którym wypłacono wynagrodzenia?

Podstawą prawną zastosowania pracowniczych kosztów uzyskania przychodu jest art. 22 ust. 2 i ust. 4 ustawy o PIT. Zgodnie z nim koszty uzyskania przychodu m.in. ze stosunku pracy wynoszą 250 zł miesięcznie i nie więcej niż 3000 zł rocznie jeżeli pracownik uzyskuje przychody z jednego stosunku pracy. Jeżeli pracownik pracuje co najmniej na dwa etaty to koszty uzyskania przychodu nie mogą przekroczyć 4500 zł za rok podatkowy. W sytuacji gdy stałe lub czasowe miejsce zamieszkania pracownika znajduje się w innej miejscowości niż położony jest zakład pracy to miesięczne koszty pracownicze wynoszą 300 zł, a rocznie nie mogą być wyższe niż 3600 zł. Dla wieloetatowców dojeżdżających do pracy limit kosztów zwiększa się do 5400 zł rocznie. Koszty uzyskania przychodu są potrącane tylko w tym roku podatkowym, w którym zostały poniesione. Omawiane przepisy odnoszą się więc do miesięcznych i rocznych kosztów uzyskania przychodu. Zatem jeśli pracownik faktycznie wykonywał swoją pracę w danym miesiącu ale wynagrodzenie za pracę otrzymał w następnym miesiącu to za przepracowany miesiąc należą się pełne miesięczne koszty uzyskania przychodu. Kosztów pracowniczych nie łączy się z momentem osiągania przychodów, czyli z otrzymaniem przez pracownika wynagrodzenia. Wobec tego jeśli pracownik ma wypłacane wynagrodzenie nieregularnie ale faktycznie pracował w każdym miesiącu w roku kalendarzowym to przysługują mu miesięczne koszty uzyskania przychodu w pełnej wysokości. Inna sytuacja występuje gdy pracownik przebywa na urlopie

bezpłatnym lub dłuższym zwolnieniu lekarskim załóżmy w dniach od 1 do 31 maja. Wówczas koszty uzyskania przychodu za miesiąc maj się nie należą, ponieważ pracownik nie przepracował w maju ani jednego dnia. Pełne koszty uzyskania przychodu przysługują pracownikowi również gdy przepracował on w miesiącu tylko jeden dzień. Wobec tego spółka jako płatnik powinna w informacji PIT–11 przygotowanej po zakończeniu roku wykazać koszty uzyskania przychodu za 12 miesięcy, chyba, że pracownik w którymkolwiek miesiącu br. nie przepracuje ani jednego dnia. Należy pamiętać, że pracownik ma prawo skorygować koszty uzyskania przychodu związane ze stosunkiem pracy w swoim zeznaniu podatkowym, w którym rozliczy się z dochodów po zakończeniu roku.

Podstawa prawna:

– art.15 ust.1, 4 i 4g, art.16 ust.1 pkt 57ustawy z 15 lutego 1992 r. o podatku dochodowym od osób prawnych (tekst jedn. DzU z 2021 r., poz. 1800 ze zm.)

– art. 13 ust.1, pkt8,art.22 ust.2 i ust.4 ustawy z 26 lipca 1991 r. o podatku dochodowym od osób fizycznych (Dz.U. z 2021 r., poz. 1128 ze zm.)

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/podatki/art38510861–koszty–uzyskania–przychodow–wynagrodzen–i–benefitow?smclient=a323d7c2–c5e6–11e6–bc0c–002590e45e04

ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

7 - الاجتماع الرباعي لوزراء زراعة سورية والأردن والعراق ولبنان: أولوية تحقيق التكامل الزراعي وتعزيز التجارة البينية

دمشق–سانا، 26–03–2023

تحت شعار "نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي على المستوى الإقليمي"، انطلقت اليوم فعاليات الاجتماع الرباعي لوزراء الزراعة في سورية والأردن والعراق ولبنان في فندق الداما روز بدمشق.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا أشار خلال الافتتاح إلى أن الاجتماع يأتي استجابةً للتحديات، واعترافاً بأهمية التكتل الاقتصادي والتعاون، حيث سيتوج الجهود السابقة بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي، والتي تعد نقطة بداية نحو مستقبل أفضل للدول المشاركة.

واستعرض قطنا الأضرار التي خلفتها 12 سنة من الحرب الإرهابية على سورية بكل القطاعات، إضافة إلى جائحة كورونا والتغيرات المناخية والحصار على الشعب السوري، وأثره على إمدادات وأسعار الغذاء وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتقويض المسار التنموي الذي كانت تسير فيه قبل هذه الأزمات.

وأكد أن التعاون العربي أصبح ضرورة لاستعادة أمننا الغذائي واستثمار مواردنا وتطوير نظم الزراعة والغذاء والتجارة والتكيف مع تغيرات المناخ، مشيراً إلى ضرورة مراجعة ما يمكن اتخاذه من إجراءات سريعة فيما يتعلق بتعزيز التجارة الزراعية وتطوير الإدارة الزراعية وتحويل نظمها، وزيادة الاستثمارات والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا، بما يفضي إلى تحقيق

التنمية المستدامة القادرة على الصمود في ظل تغيرات المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي النمو الاقتصادي الشامل القائم على التعاون بين الدول الأربع.

وبين وزير الزراعة الأردني المهندس خالد الحنيفات أن العلاقة بين الأشقاء في سورية والعراق ولبنان والأردن هي علاقة اجتماعية ثقافية وتجارية وسياسية وزراعية راسخة وعابرة للأزمنة والحدود، مشيرا إلى أن الأخطار التي تتهددنا واحدة، وهي ناتجة عن التغير المناخي، وما ترتب من تبعات على أزمة كورونا والحرب الأوكرانية، لافتاً إلى أن جميع هذه الأزمات أثرت بشكل مباشر على الأمن الغذائي في بلداننا، وعلى سلسلة الإمداد الزراعية والغذائية، وأدت إلى ارتفاع تكاليف العمليات اللوجستية من نقل وكلف شحن.

وزير الزراعة العراقي المهندس عباس جبر العلياوي أكد في كلمته أن التكامل الزراعي بين بلداننا ضرورة لا مناص منها مع التحديات المتفاقمة للتغيرات المناخية والأزمات المتتالية، والتي أثرت على إمدادات الحبوب وأسعار المواد الغذائية.

وأضاف: "نحن مقبلون على تعزيز التبادل التجاري وتسهيل انسياب السلع الزراعية، ووضع أطر وتفاهمات من أجل تبادل الكفاءات وتطوير التعاون الفني في القطاعات الزراعية والحيوانية، كما أن الأمن الغذائي وتعزيز التكامل بين الدول سيكون له اهتمام وأولوية لتأمين المخزونات والإمدادات الغذائية في ظل الظروف الراهنة"، مؤكداً أن العراق سيكون داعماً للاستثمار الزراعي المشترك وتشجيع الإنتاج المحلي، وأنشأ شركات للتسويق الزراعي والتوجه نحو الزراعات غير التقليدية والتعاون بما يخدم التكامل الزراعي.

وزير الزراعة اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن أكد بدوره أن أمننا الغذائي أولوية على كل ما عداه من ملفات، ولأننا نؤمن أننا أمة قادرة على صناعة المستقبل نحن هنا لنضع كل الإمكانيات في سبيل إنجاح هذا الجهد العربي المشترك.

وأضاف: إن تعزيز التبادل التجاري وتسهيل انسيابية المنتجات والسلع الزراعية والعمل على تحقيق التكامل هو أولوية، وإن تسهيل وصول المعلومات وتبادلها والخبرات المشتركة هي طموح نصبو إليه، مشيراً إلى أن التغير المناخي والاحتباس الحراري هم يؤرق العالم أجمع، ونحن جزء مركزي من هذا الكوكب وعلينا القيام بدورنا في هذا المجال.

مدير عام المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والقاحلة (أكساد) الدكتور نصر الدين العبيد أكد أن (أكساد) من المنسقين الرئيسيين لهذه الاجتماعات ضمن إطار مهامها بتنسيق الجهود بين كل الدول العربية في المجال الزراعي، مبيناً أن هذا الاجتماع تتويج للاجتماعات السابقة لتوقيع مذكرة تفاهم بين الدول الأربع لتعزيز التبادل التجاري، وانسياب السلع الزراعية، وبناء القدرات والانطلاقة لضم جميع الدول العربية من أجل تحقيق أمننا الغذائي والمائي، وهي ستنعكس في الحد من التغيرات المناخية وتحسين دخل المواطن والفلاح في الدول الأربع، وخاصة بالنسبة لإنتاج المحاصيل الرئيسية.

وفي مداخلة عبر الإنترنت، قال المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمدير الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا عبد الحكيم الواعر: إن هذه الاجتماعات بدأت تبلور استراتيجية واضحة لهذا الإقليم في التعامل مع تحديات الأمن الغذائي، مبيناً أن ما

تقوم به منظمة الأغذية والزراعة ممثلة بمكتبها الإقليمي محاولة لمساعدة هذا التجمع الرباعي لمعالجة قضية الأمن الغذائي بشكل مستدام، ودعم كل المقترحات والأبحاث والأفكار.

ولفت الواعر إلى أن المكتب الإقليمي للفاو قام بإنشاء شبكة لدعم التجارة البينية يشارك فيها العديد من المختصين من وزارات الزراعة ومن قطاعات التجارة والاستثمار والدعم في الدول العربية كاملة، وسيتم توجيه هذه الشبكة للنظر في مساعدة هذه الدول لتحقيق الأمن الغذائي، إضافة لما تقوم به المنظمة من مساعدة الدول في القضاء على الآفات والأمراض العابرة للحدود.

وفي تصريحات للصحفيين، أكد قطنا أنه لا بد من توحيد الجهود والاتفاقيات الخاصة بأنظمة الحجر الزراعي والحيواني والبيطري، وتبادل الوثائق واللوائح بين الدول الأربع التي تضمن أن تكون هناك إجراءات حجرية موحدة، وتوحيد أسس الاختبار عند تبادل المنتجات الزراعية ومنح الشهادات حتى تضمن كل دولة وصول منتجات سليمة من أي آفات أو أمراض، إضافة إلى ما يتعلق بموضوع الترانزيت والشحن ومشاكل شحن المنتجات للوصول إلى تعزيز التبادل التجاري، وزيادة كميات المنتجات المتبادلة، لافتا إلى أن هذا الاجتماع يشكل نواة لانضمام دول أخرى لتحقيق تكامل اقتصادي عربي.

بدوره قال الحنيفات: إن اللقاء الختامي جاء بعد اجتماعات بغداد وبيروت وعمان، والخروج بمذكرة تفاهم توضح موارد وقدرات كل دولة وكيفية توظيفها لخدمة الشعوب العربية، وخصوصاً في الدول الموقعة على المذكرات، مضيفاً: نأمل من خلال الانفراجات السياسية أن يتسع هذا الإطار لخدمة عدد أكبر من الدول العربية.

من جهته، أكد الحاج حسن أن أي تقارب عربي-عربي سيؤثر إيجاباً على الاقتصاد اللبناني والسوري والأردني والعراقي، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يشكل خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى، وأن الفكرة الأساسية التي تمحور حولها النقاش هي إلى أي مدى يمكن أن تكون الأولوية في الاستيراد من هذه الدول الأربع، والأولوية في التصدير إلى هذه الدول الأربع، وهذا يساعد كل دولة على حماية منتجها الوطني، ويساعد الدول المنتجة في عملية الاستيراد والتصدير.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل قال في تصريح للصحفيين: إن اللقاء فرصة للدول الأربع لإيجاد تعاون لتأمين المواد ضمن روزنامة زراعية بما يحقق مصالح كل منها، وهو مسألة مهمة، حيث إن تأمين المنتجات الضرورية من الدول المجاورة هو أقل تكلفة من دول بعيدة وتكاليف الشحن المرتفعة.

رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو أكد أن هذا التكامل سينعكس على المدى الاستراتيجي والمتوسط، وهو عمل مهم لتعزيز الإنتاج الزراعي في ظل أزمة نقص الغذاء العالمية، وبنجاحه سيتسع ليشمل دولا أخرى للوصول إلى آلية مشتركة لتعزيز الإنتاج وجودة المنتجات وخلق جو من التعاون المشترك بين الدول الأربع مبدئياً.

وكان سبق الاجتماع جلسة حوارية مغلقة لرؤساء الوفود ورؤساء المنظمات والاتحادات لمراجعة النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماعات السابقة، وكيف يمكن للمنظمات أن تزيد من تمويلها من أجل متابعة تنفيذ المشاريع في الدول الأربع.

كما اجتمعت الفرق الفنية لأعضاء الوفود بحضور ممثلي المنظمات، وناقشت في جلسات حوارية أنظمة الحجر الصحي النباتي والبيطري المتبعة في الدول الأربع، وسبل تعزيز التجارة البينية وتجارة الترانزيت لجعل التجارة في خدمة الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز أطر التعاون لمواجهة تحديات المناخ وتدهور الأراضي ولتحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الدول الأربع. حضر الاجتماع كل من وزراء التجارة الداخلية وحماية المستهلك والموارد المائية والمالية وأعضاء مجلس الشعب ورئيس هيئة التخطيط الدولي ورؤساء اتحادات محلية وعربية وهيئات ومنظمات.

مهران معلا، https://www.sana.sy/?p=1865130

8 – ثلاثة مشاريع تنافس قناة السويس كشريان شحن عالمي

تاريخ النشر | 12:57 GMT | 31.05.2023:

Globallookpress

أطلقت العديد من الدول مشاريع تهدف لتنويع مسارات الشحن الدولي وشحن البضائع خلال فترة زمنية أقصر من المسارات التقليدية وفي مقدمتها قناة السويس.

وفيما يلي أبرز مشاريع النقل المرشحة لتكون منافسا لقناة السويس كشريان شحن عالمي:

–ممر الملاحة الشمالي:

ممر الملاحة الشمالي يمتد عبر منطقة القطب الشمالي ويربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ عبر المتجمد الشمالي. وتعمل روسيا باهتمام شديد على تطوير الممر البحري.

وتخطط موسكو لاستخدام الممر لتصدير النفط والغاز الى الأسواق الخارجية، خاصة وأن معظمه بات خاليا من الجليد إلى حد كبير. ومن المتوقع أن يصبح ممر الملاحة الشمالي، طريقا تجاريا رئيسيا للبضائع المشحونة بين أوروبا وآسيا في المستقبل.

وفي أغسطس 2022، وافقت الحكومة الروسية على خطة لتطوير ممر الملاحة الشمالي حتى العام 2035، ويبلغ إجمالي تمويل الأنشطة نحو 1.8 تريليون روبل (قرابة 30 مليار دولار).

وبحسب تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" فإن الرحلة من آسيا إلى أوروبا تستغرق عبر الممر الشمالي بالمتوسط 23 يوما، أما عبر قناة السويس فنحو 34 يوما، في إشارة إلى وجود وفرة في التكاليف والوقت.

ووصفت الصحيفة، في تقريرها الذي نشر بمناسبة عبور سفينة شحن حاويات تابعة لشركة "ميرسك" قبل سنوات، طريق الملاحة الشمالي "بقناة السويس الروسية"، مشيرة إلى أن روسيا تسعى إلى تحويل الممر إلى منفذ رئيسي للملاحة في العالم.

WashingtonPost

–ممر "شمال – جنوب:"

ممر الشحن "شمال – جنوب" هو مسار متعدد الوسائط من ميناء سان بطرسبرغ الروسي إلى ميناء مومباي في الهند والموانئ المطلة على الخليج، ويبلغ طول الممر 7.2 ألف كيلومتر ويمر عبر إيران.

ويتضمن ممر الشحن "شمال – جنوب" ثلاثة مسارات شحن دولية: عبر بحر قزوين (باستخدام السكك الحديدية والموانئ) ومساران بريان غربي وشرقي.

ووفقا لتقرير لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية، فقد تضاعف حجم حركة البضائع عبر الممر ليصل في الربع الأول من 2023 إلى 2.3 مليون طن.

ومن المقرر زيادة حجم حركة البضائع على طول المسار لتصل بين 15 و17 مليون طن سنويا بحلول عام 2030.

وفي خطوة تهدف لاستكمال مشروع النقل الاستراتيجي "شمال – جنوب"، وقعت موسكو وطهران في وقت سابق من الشهر الجاري، اتفاقية لتشييد سكة حديد بطول 162 كيلومترا بين ميناء آستارا ومدينة رشت في إيران.

ومد سكة الحديد بين آستارا ورشت سيؤمن تشغيل الشحن بواسطة القطارات على طول الممر بأكمله .

وعن أهمية مشروع السكة بين آستارا ورشت، ضرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مثالا حول أن فترة شحن بضائع من سان بطرسبورغ الروسية إلى مومباي الهندية تبلغ الآن 30 – 45 يوميا وبعد افتتاح المقطع الجديد ستصل البضائع في غضون عشرة أيام فقط، وشدد بوتين على أنه سيتم تحقيق "توفير كبير من حيث الوقت والتكاليف."

–شريان الشحن العراقي:

قبل أيام أطلق العراق مشروعا يرى مراقبون أنه قد يكون منافسا لقناة السويس، حيث يختصر المشروع العراقي الجديد وقت السفر بين آسيا وأوروبا.

وتقدر قيمة المشروع بـ17 مليار دولار لربط ميناء مهم للسلع على ساحله الجنوبي بالحدود مع تركيا عبر مد شبكة سكك حديدية وطرق.

ويهدف طريق التنمية إلى ربط ميناء الفاو في جنوب العراق الغني بالنفط بتركيا، ليحوّل البلاد إلى مركز عبور باختصار وقت السفر بين آسيا وأوروبا في محاولة لمنافسة قناة السويس.

ولدى الحكومة العراقية تصور بأن تنقل قطارات عالية السرعة البضائع والمسافرين بسرعة تصل إلى 300 كيلومتر في الساعة، بالإضافة إلى مد

خطوط إلى مراكز الصناعة المحلية والطاقة والتي يمكن أن تشمل أنابيب النفط والغاز.

ووفقا للخطط، سيتم ربط طرق النقل الرئيسية بميناء الفاو الرئيسي على شواطئ الخليج. عبر تحديث وبناء أكثر من 1.2 ألف كيلومتر من السكك الحديدية وطرق سريعة تربط العراق بالدول المجاورة.

وعلى الرغم من المشاريع التي يتم إطلاقها والتي هي مرشحة لتكون منافسا لقناة السويس، يتفق الخبراء على أن قناة السويس ستبقى مهمة كشريان شحن لسنوات عديدة.

المصدر: وكالات

https://arabic.rt.com/business/1465721-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3-%D9%83%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/

9 - لدعم الدينار.. العراق يحظر التعامل بالدولار في الأسواق

الأحد 14/مايو/2023 - 10:40 ص

محمد رجب السنهوري

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، منع التجار والمواطنين من التعامل بالدولار الأمريكي، في الأسواق والمحال التجارية وحصرت هذه العملية بالدينار العراقي، وفقا لما أفادت به وسائل إعلام عراقية.

وأوضح مدير قسم العمليات في مديرية الجريمة المنظمة بالعراق، العميد حسين التميمي خلال حملة رقابية، أن مديرية الجريمة المنظمة في وزارة الداخلية العراقية، أصدرت تعميما بمنع تعامل التجار والمواطنين في الأسواق والمحال والمراكز التجارية بالدولار وحصر هذه العملية بالدينار، ويأتي ذلك ضمن الحملة التي أطلقتها الوزارة بالتنسيق مع البنك المركزي تحت عنوان دعم الدينار العراقي.

حظر التعامل بالدولار الأمريكي في أسواق العراق

ولفت العميد حسين التميمي، إلى أنه تم أخذ تعهدات خطية من أصحاب المحال والمراكز التجارية بأن يكون التعامل بالدينار بدلا من الدولار، لافتا إلى نشر وحدات مدنية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، مشيرا إلى أن المديرية تهدف من خلال الحملة إلى الحد من استغلال تفاوت أسعار الدولار.

وأضاف التميمي أن المديرية حددت التعامل بالدولار حصرا في البنك المركزي ومكاتب الصيرفة المجازة من قبله، مؤكدا أن مديرية مكافحة الجريمة المنظمة مستمرة بتكثيف حملاتها لمراقبة غلاء أسعار المواد الغذائية والدواء في الأسواق المحلية في بغداد بالتنسيق مع دوائر الرقابة التجارية والاستخبارات للكشف عن المتلاعبين بالأسعار أو المحتكرين للسلع والبضائع.

https://www.cairo24.com/1797833

10 - سعر الدولار في البنوك المصرية اليوم الثلاثاء 16 مايو 2023

الثلاثاء 16/مايو/2023 - 02:23 ص

استقر سعر الدولار في البنوك المصرية، مقابل الجنيه المصري، اليوم الثلاثاء 16 مايو 2023، بعدما كشفت بيانات البنك المركزي المصري عن ارتفاع نقود الاحتياطي المتداول خارج خزائن البنك المركزي، إلى 1.559 تريليون جنيه بنهاية أبريل 2023، مقابل 1.496 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2022.

سعر الدولار في البنوك المصرية:

سعر الدولار في بنك مصر

سجل سعر الدولار في بنك مصر مقابل الجنيه المصري اليوم مستوى 30.75 جنيه للشراء، و30.85 جنيه للبيع.

سعر الدولار في البنك الأهلي المصري

سجل سعر الدولار في البنك الأهلي المصري مستوى 30.75 جنيه للشراء، و30.85 جنيه للبيع، كما سجل سعر الدولار في البنك المركزي المصري 30.84 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار مقابل الجنيه في بنك البركة

وصل سعر الدولار مقابل الجنيه اليوم داخل بنك البركة مقابل الجنيه المصري مستوى 30.83 جنيه للشراء، و30.93 جنيه للبيع.

سعر الدولار اليوم في بنك التجاري الدولي

سجل سعر الدولار مقابل الجنيه المصري اليوم في التجاري الدولي مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار أمام الجنيه في بنك التعمير والإسكان

استقر سعر الدولار أمام الجنيه المصري في بنك التعمير والإسكان مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار اليوم في البنك المصري الخليجي

سجل سعر الدولار أمام الجنيه المصري اليوم في البنك المصري الخليجي مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار اليوم في بنك الإسكندرية

سجل سعر الدولار أمام الجنيه المصري اليوم في بنك الإسكندرية مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار مقابل الجنيه في المصرف المتحد

سجل سعر الدولار أمام الجنيه المصري في المصرف المتحد مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار في مصرف أبو ظبي الإسلامي

سجل سعر الدولار أمام الجنيه في مصرف أبو ظبي الإسلامي مستوى 30.88 جنيه للشراء، و30.93 جنيه للبيع.

سعر الدولار اليوم في بنك الاستثمار العربي

سجل سعر الدولار أمام الجنيه المصري اليوم في بنك الاستثمار العربي مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

سعر الدولار اليوم في البنك الأهلي اليوناني

سجل سعر الدولار أمام الجنيه المصري اليوم في البنك الأهلي اليوناني مستوى 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

https://www.cairo24.com/1798632

11 - المساهمون سيحصلون على وثيقة إثبات ملكية.. الضوابط المنظمة لأول صندوق لاستثمار الذهب في مصر | خاص

الثلاثاء 16/مايو/2023 - 12:27 ص

خالد وربي

حدّدت الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط صندوق الاستثمار في الذهب الجديد لتأسيس وتنظيم التعامل على صناديق الذهب فإنه في ظل ما يشهده العالم من تغيرات سريعة ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي فرض ذلك على الدول البحث عن بدائل لتجاوز تلك التحديات، وفي ضوء متابعة الهيئة العامة للرقابة المالية للمؤشرات الاقتصادية وتوجهها نحو إصدار قرارات تنظيمية تتوافق مع البنية التشريعية لاستحداث أدوات مالية جديدة؛ وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم 50 لسنة 2023 بتعديل ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة والقرار رقم 51 لسنة 2023 بشأن ضوابط وشطب مقدمي خدمات حفظ المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة بسجل الهيئة.

وأصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم 52 لسنة 2023 بشأن ضوابط القيد والشطب بسجل الهيئة للجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن.

ووفق المستند تم تعريف صناديق الاستثمار بأنها وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعيا في الاستثمار في أي من المجالات المحددة في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية ومن بينها مجالات الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وأسواق النقد وأدوات الدين والعقارات والملكية الخاصة وكذا المعادن كأحد القيم المالية المنقولة والتي تتفق والضوابط المحددة تشريعيا.

ويدير أموال الصندوق شركة إدارة أصول متخصصة مرخص لها من الهيئة بهذا النشاط مقابل أتعاب يشار إليها باسم (مدير الاستثمار) وذلك وفقا لسياسة استثمارية محددة سلفا ومفصح عنها بنشرة اكتتاب الصندوق.

أداة الملكية في صندوق الاستثمار في الذهب

ونص المستند عن أن وثائق الاستثمار المصدرة عن صناديق الاستثمار كأداة ملكية تعرف بأنها: تعد ورقة مالية تصدر للمستثمرين في الصندوق مقابل مساهتمهم فيه وتعد سند ملكية وتمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق .

وحدد المستند الشروط الواجب توافرها في المعادن المستثمر فيها وهى كالتالي:

1– أن تكون مدموغة من الجهات المختصة .

2– التعامل عليها من خلال المصنعين أو التجار أو غيرهم من الجهات الحاصلة على الموافقات اللازمة.

3– ثابتة الملكية وليست محل نزاع .

4-تتبع أحد المؤشرات السعرية التي تعتد بها الهيئة العامة للرقابة المالية.

أما مزايا الصندوق فهي إتاحة الفرصة لصغار المستثمرين للاستثمار غير المباشر في معدن ثمين باهظ الثمن من خلال الاكتتاب في ورقة مالية (وثيقة استثمار كوحدة ملكية) الحد الأدنى لقيمتها الأسمية 10 جنيه وحدها الأقصى ألف جنيه.

كما يتيح صندوق الاستثمار في الذهب التخارج من الاستثمار أو الدخول فيه عن طريق التعامل على الورقة المالية (وثائق الاستثمار) بالبيع أو الشراء من خلال البورصة المصرية إذا كانت الوثائق مقيدة بالبورصة أو من خلال جهات تلقى طلبات الشراء والاسترداد في حالة صناديق الاستثمار المفتوحة.

كما من مزايا صندوق الاستثمار في الذهب خضوع كافة أطراف مقدمي الخدمات لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك توفير أدوات استثمارية جديدة في السوق المحلي تجذب أموال المستثمرين من الداخل والخارج كملاذ آمن لمواجهة مخاطر التضخم وتراجع العائد على القطاعات الاستثمارية النمطية.

https://www.cairo24.com/1798949

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

12 - باختصار الأمبيرات هي إضعاف لمنظومة الكهرباء الوطنية.... والخوف أن يتحول المؤقت إلى دائم.

كتب زياد غصن ..الأمبيرات بنسختها السورية: لاءات حكومية فحواها "يتمنعن وهن راغبات"

مقالتي في موقع أثر برس...

زياد غصن || أثر برس على خلاف ما قاله وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل في شهر تشرين الثاني الماضي، فإن الأمبيرات المخصصة للتوليد المنزلي "لم تنته" مع صدور قانون الطاقات المتجددة كما توقع، وإنما زاد انتشارها الجغرافي لتشمل المزيد من التجمعات السكنية بما فيها الضواحي المحيطة بالعاصمة، وهو الأمر الذي جعل الكثير من المواطنين على قناعة بأن زمن الطاقة الكهربائية الحكومية المدعومة قد ولى.

في البداية، شكلت التجمعات السكنية، التي كانت مسرحاً لمعارك قاسية خلال فترة الحرب، بيئة مناسبة لانتشار الأمبيرات بحجة توفير الطاقة الكهربائية لمنازل السكان وللورش والفعاليات الاقتصادية الصغيرة، فكانت مدينة حلب، التي خرجت محطتها الكهربائية الرئيسية عن الخدمة بالكامل، أول هذه التجمعات وأكثرها اعتماداً على كهرباء الأمبيرات، ثم لحقت بها تجمعات في محافظات أخرى كدير الزور وغيرها.

لكن مع تراجع ساعات التغذية لشبكة الكهرباء الحكومية وفقدان الأمل بتحسنها بعدما تبخرت وعود وزارة الكهرباء أكثر من مرة، بدأت الأمبيرات تنتشر وبشكل سريع في محافظات ومدن رئيسية ظلت بعيدة نوعاً ما عن مجريات الحرب، لتتحول الأمبيرات بذلك إلى خيار قد يكون مناسباً لشريحة

اجتماعية قادرة على تحمل تكاليفه، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة إلى شريحة واسعة تقف عاجزة اليوم حتى عن توفير لقمة العيش.

يتمنعن وهن راغبات:

يتباين الموقف الشعبي من الأمبيرات تبعاً لخصوصية منطقة انتشارها، ففي المناطق التي تعاني من غياب شبه كامل لخدمات شبكة الكهرباء الحكومية، ينحصر الاهتمام بارتفاع أسعار الأمبيرات وساعات التغذية وما تتسبب به المولدات من ضجيج وتلوث وما إلى ذلك، أما في المناطق الأخرى التي بقيت بعيدة عن أضرار الحرب، فإن جوهر الاهتمام يتجه نحو الغاية الرئيسية من غضّ الطرف الحكومي عن انتشار الأمبيرات، رغم ما تشكله من تهديد مباشر وخطير لشبكة الكهرباء الحكومية، التي هي في النهاية إحدى مقومات استمرار الدولة وحضورها في الحياة العامة.

رغم تنصل وزارتي الكهرباء والإدارة المحلية ومؤسساتهما من مسؤولية انتشار الأمبيرات وتأكيدهما على عدم مشروعيتها، إلا أن الشكوك تلاحق الوزارتين، لا سيما وأن كلاً منهما تملكان من الصلاحيات ما يسمح لها قانونياً بوقف زحف الأمبيرات ومنع تحولها إلى أمر واقع؛ فالكهرباء تملك بموجب القانون الحق الحصري في موضوع توزيع الكهرباء، وذلك وفقاً لتصريح سابق لوزير الكهرباء، الذي عاد في تصريح نشر مؤخراً ورمى الكرة في ملعب وزارة الإدارة المحلية، والمحافظات بوحداتها الإدارية لديها من الصلاحيات ما يؤهلها لملاحقة الأمبيرات ومنع تركيب مولداتها ومد خطوط التوزيع،

عموماً يمكن القول إن استراتيجية التعامل مع هذا الملف قامت على ركيزتين أساسيتين:

– الأولى إعلامية وإجرائية تقوم على ترديد عبارات تؤكد رفض الحكومة لتشريع عمل الأمبيرات باعتبارها مرهقة اقتصادياً وملوثة للبيئة، واعتبار أن قطاع الكهرباء سيبقى حكومياً، وفي هذا السياق يمكن مراجعة جميع تصريحات مسؤولي وزارة الكهرباء ولقاءاتهم الإعلامية، وحتى عندما يضطرون لتسطير ردّ كتابي، فإنهم يتمسكون بما يرد في قوانين الوزارة مثل الكتاب الموجه من مدير شركة كهرباء ريف دمشق إلى محافظة ريف دمشق المتضمن ردّ الشركة على طلب ترخيص المولدات المتواجدة في إحدى مدن ريف دمشق استناداً لأحكام القانون رقم 41 لعام 2022، حيث أكدت الشركة أن "القانون المذكور لا يجيز توليد الطاقة الكهربائية عن طريق المولدات الكهربائية التي تعمل على الوقود، وإنما يسمح بتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقات المتجددة فقط، كما أنه لا يجوز استخدام الشبكة الكهربائية التابعة لشركة كهرباء ريف دمشق لصالح أي مستثمر من دون ترخيص".

– الثانية عملية، وتتمثل في تسهيل عمل الأمبيرات على أرض الواقع، فضلاً عن غض الطرف عن انتشارها، ففي بعض المناطق سمح لها باستخدام أعمدة الشبكة الكهربائية الحكومية لتمديد الاشتراك للسكان، وفي مناطق أخرى سمح لها بإشغال الأرصفة والأراضي العائدة للوحدات المحلية وذلك مقابل رسم مالي، وفي مناطق ثالثة طلب منها توفير إنارة مجانية للمؤسسات الحكومية والشوارع التي لديها فيها مشتركين، وهكذا.

وحتى مع ارتفاع الأصوات الشعبية المنتقدة لارتفاع أسعارها وعمليات الاستغلال التي تجري وزيادة نسب التلوث جراء قيام المستثمرين بخلط المازوت بالزيت، فإن الوزارات والمؤسسات الحكومية والوحدات الإدارية المعنية بتلك الشكاوى تحاول في أفضل الأحوال مسك العصا من المنتصف،

وليس أدلّ على ذلك من التسعيرة التي أصدرها المكتب التنفيذي في محافظة حلب لضبط عمل الأمبيرات ولم يعمل بها.

والمازوت؟

إحدى النقاط المثيرة للجدل في ملف الأمبيرات تتعلق باستهلاكها مادة المازوت، خاصة وأن البلاد تعاني من نقص حاد في جميع المشتقات النفطية لأسباب باتت معروفة، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن مصدر كميات المازوت التي يحصل عليها مستثمرو الأمبيرات، وهي كميات ليست قليلة، فإذا كانت التقديرات المعلنة تتحدث عن استهلاك 1200 مولدة أمبيرات في حلب لأكثر من 140 ألف ليتر يومياً، فنذا يمكن القول، وفي ظل غياب أي تقديرات رسمية أو موثقة، إن استهلاك مولدات الأمبيرات المنتشرة في جميع المحافظات قد تتراوح تقديرياً ما بين 300–500 ألف ليتر، أي ما نسبته حوالي 9% من إجمالي الكميات الموزعة يومياً على جميع القطاعات البالغة حوالي 5.5 ملايين ليتر، والسؤال من أين يتم تأمين هذه الكمية؟

لحسب ما يؤكد مصدر خاص في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ"أثر"، فإن توزيع المازوت على جميع الفعاليات ومقدار حاجتها وأولويتها في المحافظات يتم من خلال لجنة المحروقات برئاسة المحافظ، وبموجب محضر شهري ينظم بذلك، إلا أن المحافظات تنفي تزويد مولدات الأمبيرات بالمازوت، لأن ذلك سيكون على حساب إما مخصصات المواطنين أو القطاع الزراعي، وبهذا فإن الخيار المتبقي لمعظم هذه المولدات هو السوق السوداء، والتي تتسبب تبعاً لمستثمري المولدات بارتفاع أسعار الأمبيرات وتباينها بين محافظة وأخرى، وبين شركة وأخرى.

ففي حلب مثلاً تبلغ تعرفة الاشتراك بالأمبير الواحد ما بين 25–40 ألف حسب ساعات التشغيل ووجود تغذية كهربائية حكومية من عدمه، فيما هي في بعض مناطق ريف دمشق تتراوح ما بين 5–6 آلاف ليرة. وهي في جميع الحالات أعلى بنسبة خيالية تصل في أدنى حالاتها إلى 1000% عن تعرفة الاستهلاك المعتمدة للكهرباء الحكومية، وحتى عن تكلفة إنتاج الكيلو واط الواحد حكومياً، وتالياً فإن هناك أرباحاً فاحشة يتم تحصيلها من تجارة الأمبيرات، نفقات وأرباح كان يمكن استثمارها في إعادة تدعيم منظومة قطاع الكهرباء الحكومية ودعمها لاستعادة حضورها وتوفير خدماتها المدعومة للمواطنين الذين بات 91% منهم مصنفين في خانة الفقر، وأكثر من 12 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة عاجلة.

خيارات أخرى:

أياً كان ما تقوله الحكومة، فإن ما يحدث على أرض الواقع ليس له من مبرر سوى أن هناك توجهاً حكومياً للانسحاب التدريجي من سياسة دعم الطاقة الكهربائية، وهي خطوة مشابهة لما تم اتباعه في معالجة أسعار المشتقات النفطية خلال السنوات الماضية، حيث كان يتم استغلال الأزمات الحاصلة في توفير تلك المشتقات لرفع أسعارها بحجج غير موضوعية.

أما الحجة التي يتداولها بعض المسؤولين في أحاديثهم وجلساتهم الشخصية في تبرير انتشار الأمبيرات، من أنه لا يمكن ترك المواطن في موضوع الطاقة الكهربائية بلا خيارات، فهي حجة ساذجة غايتها التغطية على أخطر سياسة حكومية، لكن هل هناك خيارات أخرى غير تحكم شركات الأمبيرات برقاب المواطنين؟

هناك عدة خيارات كان يمكن العمل عليها خلال الفترة الماضية، لكنها خيارات تحتاج إلى إدارة حكومية فاعلة وقادرة على استعادة ثقة المواطنين بالأداء الحكومي، من هذه الخيارات ما يلي:

– معالجة الفاقد الفني والتجاري والإنتاجي في إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، وهو كفيل بتوفير كمية لا يستهان بها لكن هذا الإجراء يحتاج إلى إدارة فنية حازمة وجريئة قادرة على المواجهة والاعتراف بالحقائق وإيجاد الحلول اللازمة، ووزارة الكهرباء فيها الكثير من الكوادر التي يمكن الاعتماد عليه... زياد غصن مقالتي في موقع أثر برس...

13 - "المقايضة" النسخة السورية من اتّفاق العراق الشهير المسمّى «النفط مقابل الغذاء»..

مقالتي المنشورة في صحيفة الأخبار اللبنانية... "النفط مقابل الغذاء" بنسخته السورية: المقايضة خياراً مرحلياً زياد غصن

مع ارتفاع حاجة البلاد من المستوردات الضرورية، وعدم توفّر كمّيات كافية من القطع الأجنبي لتغطية قيمة تلك المستوردات، تدرس سوريا إمكانية إبرام اتّفاقيات تبادل تجاري مع بعض الدول، تقوم على أساس المقايضة، ولا سيما بعدما سُجّل نجاح في تنفيذ بعض الخطوات في هذا الإطار، كما في مقايضة كمّيات من الأسمدة اللازمة للأغراض الزراعية بمنتجات زراعية سورية أو كمّيات من الفوسفات، فضلاً عن توجّه دول أخرى للعمل بذلك النظام. ويعيد التفكير بهذه الاستراتيجية، إلى الأذهان، القرار الأممي الصادر في تسعينيات القرن الماضي، والذي سمح للعراق المحاصَر آنذاك بتصدير كمّيات محدَّدة من النفط مقابل حصوله على الغذاء لشعبه، وهو ما تحاول

سوريا أن تفعله اليوم، ولكن بشكل معاكس وأكثر شمولية. فهي من جهة، سوف تُصدّر الغذاء مقابل حصولها على بعض السلع الضرورية غير المنتجة محلياً، والتي تعرقل تأثيرات العقوبات الغربية وصولها إلى البلاد، فيما لا يُستبعد أن يكون النفط ومشتقّاته جزءاً من السلع المراد المقايضة عليها. ومن جهة ثانية، فإن المعادلة السورية تقتضي أحياناً تصدير الغذاء للحصول على الغذاء أيضاً.

المستوردات ثابتة والحاجة تزداد

لجأت دمشق، منذ عدّة سنوات، وفي محاولة منها لضبط سعر صرف عملتها، إلى تطبيق مجموعة إجراءات، كان من بينها اعتماد سياسة لترشيد المستوردات، قوامها حصر هذه الأخيرة بالسلع والمواد الأساسية كالغذاء، والدواء، والمواد الأوّلية اللازمة للصناعة والزراعة، وكذلك تشجيع الإنتاج المحلّي لبعض السلع المستوردة بغية الاستغناء عن استيرادها. وقد أسهمت الإجراءات المُشار إليها، بالفعل، في ضبط قيمة المستوردات السورية لتستقرّ خلال العامَين الأخيرَين عند حوالي 4.2 مليارات يورو، بعدما كانت في عام 2018 قد تجاوزت 6.3 مليارات يورو. لكن في المقابل، ثمّة من يُحمّل تلك السياسة مسؤولية حدوث نقص في كمّيات السلع المطروحة للاستهلاك، الأمر الذي أدّى، بحسب هذا الرأي، إلى توسّع دائرة الاحتكار والمضاربات والغلاء، والأخطر تشجيع عمليات التهريب. لكن عدم توفّر بيانات دقيقة لكمّيات الاستهلاك الفعلية من معظم السلع، المنتَجة محلّياً أو المستوردة، وما هو مطلوب لإحداث استقرار وتوازن سعري، يجعل من الصعب تبنّي تقييم نهائي لمدى صوابية السياسة التي اعتمدتها دمشق والانتقادات المُوجَّهة إليها.

في ملفّ المشتقّات النفطية، تبدو الأمور أكثر وضوحاً؛ إذ إن الكمّيات المتاحة للاستهلاك المحلّي أقلّ بكثير من الاحتياجات، بدليل عدم كفاية مخصّصات جميع القطاعات، واضطرار هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى السوق السوداء لسدّ جزء من فجوة استهلاكها، إضافة إلى أن البيانات الحكومية تتحدّث صراحة عن وجود فجوة في هذا المجال منذ خروج حقول النفط عن سيطرة الحكومة. فمثلاً، تُقدَّر حاجة البلاد بما لا يقلّ عن 7.5 ملايين ليتر مازوت يومياً، فيما المتاح فعلياً لا يتجاوز في أحسن الأحوال 5.5 ملايين ليتر، والأمر نفسه ينسحب على البنزين والغاز المنزلي وغيرهما. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الفجوة المذكورة لا تفتأ تتعمّق مع مرور الوقت، متأثّرةً بارتفاع بعض مستويات الطلب المحلّي، وخاصة في ظلّ محاولات إنعاش القطاع الإنتاجي، وإعادة إصلاح وتأهيل بعض البنى التحتية والمرافق الخدمية. وعلى سبيل المثال هنا، فإن إعادة استثمار بعض المساحات الزراعية تعني ارتفاع احتياجات القطاع الزراعي من المازوت والأسمدة وغيرهما من مستلزمات الزراعة. كما أن محاولة تشجيع الصناعيين والمنتجين على إقامة صناعات بديلة للمستوردات، تعني الحاجة إلى مزيد من المواد الأولية وقطع التبديل وحوامل الطاقة. وعليه، فإن سعي الحكومة لضبط مستوردات البلاد عند رقم معيّن لا يأخذ في الاعتبار تقلّبات احتياجات السوق المحلّية، من شأنه أن يسهم في تقييد العملية الإنتاجية، وإحداث خلل في جانب العرض يؤدّي بدوره إلى مزيد من الاحتكار والغلاء. ومن هنا، كان التفكير الحكومي باللجوء إلى أسلوب المقايضة، للهروب من عقبة عدم توفّر القطع اللازم لتوسيع دائرة المستوردات.

النسخة السورية المعدَّلة:

تأخذ النسخة السورية من اتّفاق العراق المسمّى «النفط مقابل الغذاء»، في الاعتبار عاملَين أساسيَّيْن: الأوّل، أن الدول التي يمكن أن تشكّل طرفاً ناجحاً في عملية المقايضة، ينبغي أن تكون محتاجةً إلى ما يتوفّر لدى سوريا من سلع فائضة أو متاحة للتصدير، وفي الوقت نفسه قادرة على توفير ما يحتاجإليه السوريون في المقابل من سلع ومواد؛ وفي هذا الإطار، تركّز دمشق اهتمامها حالياً على بعض الدول العربية والصديقة. أمّا العامل الثاني، فيتعلّق بالسلع المتوفّرة لدى سوريا، والتي يمكنها أن تقايض عليها، وفي مقدّمتها المحاصيل الزراعية التي تشكّل ورقة هامّة بيد دمشق في أيّ مفاوضات مستقبلية بالخصوص. لكن هل سيكون ذلك على حساب السوق والمستهلك المحلّيَّيْن؟ أم سيجري تنظيم إعادة انتشار للصادرات الزراعية الحالية بحيث تتوجّه نحو الدول المراد التعاون معها؟

تتّفق غالبية الآراء على أن الخيار الثاني هو المرشّح للتنفيذ، وخاصة أن إجمالي الكميات المصدَّرة من المنتَجات الزراعية (خُضر وفواكه) – باستثناء المواد الغذائية المصنَّعة ومستلزمات الإنتاج مِن مِثل الشتول والبذور والمبيدات والأسمدة الحيوية والعضوية –، وصل حجمها العام الماضي إلى حوالي 400 ألف طن. وبحسب ما يفيد به غياث شماع، رئيس مجموعة «دلتا» للاقتصاد والأعمال، فإن «المنتَجات الزراعية السورية تصل إلى أكثر من 20 دولة في العالم، وتُحقّق نسبة اختراق وتنافسية جيدة في أسواق دول الخليج، الأردن، العراق، مصر، وغيرها، حيث تمثّل ما بين 80 و90% من إجمالي الصادرات الزراعية إلى الدول المذكورة، في حين تشكّل نسبتها إلى الدول الأخرى مِن مِثل روسيا، إيران، الصين، قبرص، فنزويلا، رومانيا، حوالي 10%». ويضيف شماع، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الكمّيات

المصدَّرة من الخُضر تشكّل من إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 58%، ومن أهمّها البطاطا، البندورة، الفليفلة، الباذنجان، وغيرها، في حين تمثّل الكمّيات المصدَّرة من الفواكه حوالي 42%، ومن أهمّها الحمضيات، التفاح، والمشمش وغيرها. وتُضاف إلى تلك القائمة، الكميات المصدَّرة من المواد الغذائية التي تعتمد على المواد الأوّلية الزراعية كدبس البندورة، الذي صُدّر منه حوالي 2254 طنّاً في العام الماضي، إلى جانب حوالي 900 طنّ من الفواكه المجفّفة، وحوالي 1500 طنّ من النباتات العطرية والطبّية المجفّفة».

لكنّ النتائج تبقى أسيرة الإجراءات الحكومية، ومدى قدرتها على تحقيق موازنة عادلة بين ضمان حصول الأسواق المحلّية على احتياجاتها من السلع الزراعية، وبين التعامل مع الفائض واستثماره تصديرياً بما يؤمّن للبلاد سدّ احتياجاتها من سلع أخرى. وفي هذا السياق، لا يستبعد محمد كشتو، رئيس «اتحاد غرف الزراعة»، إمكانية حدوث بعض الإرباك بدايةً، لكنه يجزم أن السوق سوف يعاود موازنة نفسه من جديد، وبما يخدم المستهلكين والمزارعين معاً. ويضيف كشتو، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «مع فتح باب التصدير لجميع السلع الزراعية، فهذا الإجراء من شأنه إنعاش إنتاجيّة القطاع الزراعي، بما يلبّي احتياجات جميع المستهلكين المحلّيين والخارجيين، وخصوصاً أن الخسائر التي يتعرّض لها المزارعون سنوياً تخرج بعضهم من السوق وتدفع آخرين إلى مزاولة مهن أخرى».

https://www.al-akhbar.com/Home_Page/361769/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

14 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /199/

التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي مصطلح وقاعدة تعني توازن العرض والطلب وتوازن المؤشرات الاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف بعينها، وهو مأخوذ من قانون توازن السوائل الفيزيائي وغالباً ما تسعى الاقتصاديات لتحقيق هذا التوازن إلا أنه أمر صعب التحقيق أو هو غير موجود أصلاً على أرض الواقع ولا يمكن لأي دولة تحقيقه بصفته النظرية بل بالعكس تماماً غالباً ما يكون الهدف الانتقال من حالة عدم توازن لحالة أخرى من عدم التوازن ومن خلال هذا الانتقال تتحقق أهداف اقتصادية أو مالية أو نقدية أو تجارية معينة فالتوازن في سعر الصرف غير متاح وغير مطلوب تحقيقه إذا كانت كلفة الوصول لهذا التوازن أكبر من منافع هذا التوازن.

وتوازن الميزان التجاري أو الزراعي أو ميزان المدفوعات لا معنى له إذا لم يحقق توافر المواد في السوق المحلية بأسعار مقبولة أو إذا جاء نتيجة قرارات إدارية متشددة في منع الاستيراد أو ترشيده لتحقيق توازن وهمي مقابل الصادرات.

النتيجة إن حدوث عدم التوازن مع تحقق وفورات أو زيادة في الناتج المحلي أو الفردي أو تحسين مستوى المعيشة هو الهدف الأساسي من التوازن أو عدم التوازن، فسياسة مالية متقشفة لتحقيق توازن في الميزانية العامة على حساب تراجع الاستهلاك وانخفاض الاستثمار لا جدوى منها إذا كانت النتيجة جمود وركود في الأسواق وعدم توفر السيولة اللازمة لتأسيس المشروعات والأعمال، وسياسة دعم تعتمد على عجز الموازنة لتحقيق توازن ما اجتماعي

ستؤدي لاحقاً إلى زيادة أسعار المواد الأخرى غير المدعومة نتيجة حدوث تضخم غير محمود

النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تركز على عوامل غير مادية أصلاً في تحقيق معادلات النمو منها التقانة والابتكار وريادة الأعمال أكثر من التراكم الرأسمالي عند تحقيق الاستثمارات.

وبالتالي فإن وجود تضخم محمود وعجوزات إيجابية وفروقات في العرض والطلب تدفع القوى الاقتصادية لمحاولة الوصول للتوازن الذي لن تصله بالتأكيد على ارض الواقع، ولكن بحركتها تلك ستحرض الطلب الفعّال والعرض الفعّال للانزياح أو الانجذاب نحو مؤشر التوازن وتؤدي لتحريك العملية الاقتصادية بمجملها.

ما يهمنا في هذا الكلام أن بوصلة الاقتصاد السوري هي تحقيق مستوى معيشي جيد وحركة استثمارات مستمرة دون الحاجة للتركيز على تحقيق توازنات وهمية على حساب أهداف النمو و التنمية الحقيقية.

وهذا هو هدف عدم التوازن التحريضي الإيجابي...

د. عامر خربوطلي، العيادة الاقتصادية السورية، دمشق 10–5–2023

15 - ما قاله حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بخصوص أثر العقوبات الأمريكية هو ما كنت قد ذهبت إليه في هذا المقال، الذي أنجز الأسبوع الماضي ونشر أمس في موقع الميادين نت...

سوريا في الجامعة العربية: المنافع الاقتصادية مؤجّلة مرحلياً

زياد غصن

قد لا تبدو أمنيات السوريين بعد استعادة دمشق لمقعدها في جامعة الدول العربية كبيرة، وذلك قياساً بما نتج عن الأزمة الطويلة من مشاكل وأوضاع شديدة التعقيد والتعمّق على مختلف المستويات الإنسانية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وقياساً كذلك بالحالة العربية العاجزة والمتأثرة بمواقف القوى العالمية الكبرى، وليس أدلّ على ذلك من العقوبات الغربية المفروضة على سوريا منذ العام 2011، والتي لم يجرؤ أحد من الدول على خرقها.

لكنّ تلك الأمنيات على تواضعها لا تمنع من سؤال البعض في الشارع السوري عن أثر تلك العودة على تطورات الشأن الاقتصادي الداخلي، وما إذا كان الوضع المعيشي في البلاد سوف يشهد تحسّناً أياً كانت نسبته. وهناك من يذهب أبعد ويسأل: هل ستتمّ مساعدة الحكومة على ضبط سعر الصرف؟ هل ستفتح الحدود أمام الصادرات والمستوردات السورية؟

هذه الأسئلة وغيرها هي أكثر ما يجري تداوله في جلسات نقاش السوريين حول الأخبار الأخيرة المتعلّقة باستعادة بلادهم لمقعدها في الجامعة العربية، والإجابات غالباً ما تتركّز على تقييم أمرين: الأول فرص إمكانية تأسيس تعاون اقتصادي بين سوريا ودول عربية في بعض المجالات الضرورية. والأمر الثاني يتعلّق بالمساعدات الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها البلاد، والتي باستطاعتها أن تحدث أثراً مباشراً في حياة المواطنين.

وإذا أردنا أن نجيب على أسئلة السوريين من وجهة نظر خاصة، وبناء على ما هو متاح من معلومات وبيانات واستنتاجات، فإنه يمكننا أن نقسّم الإجابة إلى شقّين اثنين: الأول يتركّز على ما ورد في البيانين الصادرين عن اجتماعي جدة وعمان، وقرار وزراء خارجية الدول العربية القاضي باستئناف

مشاركة وفود سوريا في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها. والثاني يتمثل في الفرص التي يمكن أن تتمخّض عن حضور اجتماعات الجامعة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها، وتداعيات ذلك الحضور على العلاقات الثنائية بين سوريا والدول العربية.

الملف الإنساني

في الشق الأول، وبالعودة إلى مضامين بياني جدة وعمان وقرار وزراء الخارجية العرب، فإنه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

–خلو البيانين والقرار المذكور من أي إشارة مباشرة إلى إمكانية تقديم دعم اقتصادي عربي لدمشق، وبما يساعدها على مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها. وقد يكون عدم ذكر ذلك تعمّداً مقصوداً تحاشياً للدخول في خلافات مبكرة مع الولايات المتحدة الأميركية، والعقوبات المشدّدة التي تفرضها على سوريا، والتي لم تخفّ حدتها رغم كارثتي فيروس كوفيد 19 وزلزال شباط/فبراير الماضي. وربما أيضاً هذا الدعم قد يكون حاضراً في مرحلة لاحقة مع تقدّم عملية ما تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة السورية.

–التركيز على البعد الإنساني في معالجة تبعات الأزمة السورية، وهو ما يعني أن ما قد يقدّم من مساعدات اقتصادية عربية سوف يدرج في إطار المساعدات الإنسانية الإغاثية غير المتعارضة مع العقوبات الأميركية والغربية. وما يؤكد ذلك حرص بيان عمان على التنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها سواء في مشروعات التعافي المبكر التي ذكرت صراحة أو أثناء تأكيد ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية.

–كان واضحاً أن معالجة ملف اللاجئين وضمان عودتهم الآمنة والطوعية إلى سوريا هو أولوية، ولذلك فإن بيان عمان طلب في إحدى توصياته الـ 15 من دمشق التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة لتحديد "الاحتياجات اللازمة لتحسين الخدمات العامة المقدّمة في مناطق عودة اللاجئين للنظر في توفير مساهمات عربية ودولية فيها....". وهذا يؤكد ما جاء في البند السابق ذكره.

وعلى ذلك، فإنه يستدلّ أن الأولوية العربية اليوم تكمن في معالجة التبعات الإنسانية للأزمة السورية من خلال التعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات العلاقة عبر ملفين: البعد الإغاثي وإيصال المساعدات للجميع، والثاني تأمين الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين. أي أننا سنكون في حالة دعم مشابهة لتلك التي حدثت في أعقاب حدوث الزلزال الأخير.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول: إن العبارات العامة المستخدمة لا تلغي في المقابل إمكانية تقديم ذلك الدعم بالنظر إلى أن الظروف الإنسانية الصعبة لا تعيشها شريحة أو فئة من السوريين، وإنما هي تبدو عامة، ولا سيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل متسارع منذ العام 2020. كما أن جميع التفاهمات غالباً ما تتضمن بنوداً غير معلنة أو غير محسومة، وظهورها للعلن مرتبط بمدى قدرة الأطراف على عكس تلك التفاهمات بما يريح جميع الأطراف.

ليست إنقاذية

في الشقّ الثاني تبدو الأمور أكثر رحابة بالنقاش، فالمشاركة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ومنظماتها وأجهزتها المختلفة تعطي دمشق الحق في الاستفادة من بعض البرامج والمشروعات العربية، كالحصول على

المساعدات والمنح المالية والفنية والتقنية، إنما هذا قد لا يحدث في الوقت القريب لأسباب ترتبط أحياناً بالمشروعات والخطط الموضوعة من قبل مؤسسات الجامعة خلال فترة تعليق عضوية سوريا، وأحياناً أخرى قد ترتبط بالعوائق والصعوبات التي تضعها العقوبات الأميركية، ولا سيما لجهة التعاملات المصرفية والمالية وغيرها. مع ملاحظة أن هذه البرامج والمشروعات على أهميتها إلا أنها لن تكون "إنقاذية" في الحالة السورية هذا من جهة.

وأمّا من جهة أخرى، فإن عودة سوريا إلى الجامعة قد تشجّع بعض الدول على تطوير تعاونها الاقتصادي الثنائي مع دمشق، وهذا أيضاً دونه مصاعب عديدة أبرزها: العقوبات الأميركية وما يمكن أن يمارس على الدول العربية من ضغوط غربية للحيلولة دون توسيع دائرة الانفتاح العربي على دمشق، الوضع الاقتصادي العام السائد في سوريا وما يفرضه من أطر باتت محدودة اليوم. فمثلاً فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فإن هناك خطة سورية لترشيد المستوردات، غايتها ضبط سعر الصرف وهي أشبه بعملية "شد الحزام".

كما أن الصادرات السورية لم تعد على تلك الحالة التي كانت عليها قبل الحرب، نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج والدمار الذي لحق بالمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتالياً فإن آفق توسيع المبادلات التجارية سيكون محكوماً بعدة عوامل تمت الإشارة إلى بعضها سابقاً. وحتى لو تمكّنت بعض الاستثمارات من الإفلات من العقوبات الأميركية فإنها ستكون في مواجهة عدة مشاكل مرتبطة بتداعيات الحرب الطويلة: من صعوبة توفير حوامل الطاقة، إلى التأمين المتعثّر والمكلف لمستلزمات الإنتاج، محدودية أسواق التسويق، وضعف القوة الشرائية في الأسواق المحلية.

وكما هو متوقّع فإن الحاجة إلى استئناف تمويل الصناديق العربية والإسلامية لبعض المشروعات التنموية تتصدّر أولويات الدعم الاقتصادي المطلوب سورياً، إذ تكشف البيانات الرسمية السورية مثلاً أن القيمة الإجمالية التقريبية للمشاريع المموّلة من الصناديق التمويلية العربية والإقليمية (المشاريع المنفّذة، قيد التنفيذ، والمطروحة للتمويل)، والتي تمّ تعليق العمل بها منذ بداية الأزمة، بلغت نحو 5608.359 مليون دولار أميركي.

منها ما يلي: قيمة القروض الجديدة الموقّعة مع الصندوق السعودي للتنمية 900 مليون ريال سعودي، قيمة القروض الممنوحة لسوريا وغير المخصصة لمشاريع أو أنشطة لغاية بداية الأزمة 330 مليون يورو. والسؤال هنا: هل ستعاود الصناديق العربية (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية) منح الحكومة السورية قروضاً لتمويل تنفيذ بعض المشروعات التنموية؟

من غير المتوقّع أن تبادر قريباً الصناديق المذكورة إلى استئناف تنفيذ عقودها الموقّعة سابقاً مع سوريا، والخاصة بتمويل بعض المشروعات المعروضة والمتفق عليها، أو إلى الموافقة على طلبات تمويل جديدة، وذلك ريثما يتبلور مستقبل العلاقة بين دمشق والعواصم العربية، فإن سارت كما هو مأمول وحقّقت اختراقات هامة، فإن ذلك سوف ينعكس إيجاباً على مواقف تلك الصناديق من التعاون مع دمشق لتبقى العقوبات هي الهاجس الوحيد المثار دوماً.

لكن قد يكون هناك مخرج من هذه الدوامة، إذ ربما يتم التعامل مع تمويل بعض المشروعات التنموية السورية على أنه يأتي في إطار دعم خطة

الاستجابة الإنسانية لتحسين ظروف الخدمات والبنى التحتية في البلاد، لتكون قادرة على استقبال اللاجئين والنازحين الداخليين. أو ربما يتم الحصول على استثناء أميركي للغاية نفسها والسابق ذكرها.

الذهاب بعيداً

لا شكّ أن عودة سوريا إلى الجامعة العربية ستكون لها تبعات اقتصادية إيجابية ما، من قبيل استئناف الرحلات الجوية المتبادلة، رفع معدلات التبادل التجاري بنسبة معينة، التعاون الفني والعلمي، إمكانية العمل بنظام المقايضة التجارية، وغير ذلك. لكن ماهية هذه التبعات وحدودها ستبقى متأثرة أولاً بالموقف الأميركي ومدى إصراره على الاستمرار بتنفيذ عقوباته على سوريا وقبوله بدعم المشروع العربي لحل الأزمة السورية.

والتصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولين أميركيين تعقيباً على قرار إعادة سوريا إلى الجامعة العربية خير دليل على موقف واشنطن المتشدّد، والذي عزّزه الرئيس جو بايدن الثلاثاء الماضي بتمديده العمل بقانون "قيصر" لعام آخر.

وثانياً بمدى قدرة العرب، مجتمعين أو فرادى، على الذهاب بعيداً في الانفتاح الاقتصادي على سوريا ومساعدتها على الخروج من أزمتيها السياسية والاقتصادية معاً.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9:-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7

16 - طريقة تحويل الأموال لسورية من خلال ويسترن يونيون...

إليكم طريقة تحويل الأموال لسورية من خلال ويسترن يونيون...

سعر صرف الدولار واليورو والعملات العربية عبر الفروع...

الخبير السوري، 2023–04–18

طريقة تحويل الأموال إلى سورية عبر فروع ويسترن يونيون وسعر صرف الدولار و اليورو والعملات العربية

حيث يعتمد الراغبون بتحويل الأموال إلى ذويهم في سورية عامةً على الوكلاء الحصريين في سورية التابعين لشركة ويسترن يونيون العالمية.

وتقوم شركة ويسترن يونيون بتسلم الحوالات التي تكون بالعملات الأجنبية مثل اليورو والدولار أو العربية كالدرهم والريال فقط وتسليمها لأفرعها (وكلاء) وفقا لقانونها الذي ينظر إلى سورية كبلد وليس محافظات.

وكلاء ويسترن يونيون في سورية

ووكلاء ويسترن يونيون هم الشركات السورية المحلية الفؤاد والهرم والأدهم التي تنتشر مكاتبها في المحافظات السورية

وتقوم الشركات المذكورة بتسلم الحوالات المرسلة وتصريفها إلى الليرة السورية بحسب سعر الصرف للعملات والحوالات الذي يحدده مصرف سوريا المركزي في نشرته الرسمية قبل أن يتم تسليمها للمرسل إليه.

في سياق ذلك، قال رئيس مجلس إدارة شركة الفؤاد للصرافة في إجابات له عن استفسارات المواطنين فيما يتعلق بالحوالات المالية إلى المتضررين في حلب أن الشركة الأم ويسترن يونيون هي من أغلقت فرعها بحلب أثناء الحرب. وفقاً لموقع الوطن أون لاين.

وأضاف أنه حالياً مراكز ويسترن يونيون موجودة في دمشق، اللاذقية، حماة، حمص، طرطوس لذلك لا يمكن لأهالينا في حلب استلام الحوالات من الوكيل لويسترن يونيون وهي شركة الفؤاد.

وتابع أنه يمكن للمرسلين أن يرسلوا لأسماء أشخاص مقيمين في دمشق أو اللاذقية أو حمص أو طرطوس أو حماة وتقوم هذه الأسماء بإعادة التحويل إلى حلب دون أي عمولات.

وعن آلية استلام الحوالات الخارجية، أوضح رئيس مجلس إدارة الفؤاد: أن الحوالة تؤخذ من الدولة المرسلة يورو، دولار، درهم.. الخ.. أما في سورية يتم تصريف الحوالة بالليرة السورية وفق النشرة الرسمية والعمولة المحددة من الهيئة الناظمة للاتصالات

استلام الحوالات في حلب

ويستطيع المواطنين في حلب استلام حوالات شركة الفؤاد حصرا في مناطق الفرقان – محطة بغداد– الجميلية– دير حافر – الأشرفية– الجابرية – نبل – الشعار – المهدوم– الاعظمية.

ويمكن للمواطنين في المحافظات الأخرى مراجعة أحد مكاتب وفروع شركات الهرم والفؤاد والأدهم للحصول على الاستفسارات والمعلومات المتعلقة بالحوالات المالية وطريقة استلامها سواء حوالات خارجية عبر ويتسترن يونيون أو حوالات داخلية.

المصدر : مراسلون، http://syrianexpert.net/?p=70485

17 - أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية..

صحيفة تشرين والخبير السوري: 11–05–2023

حالة من الترقب التام تسيطر على الأوساط الاقتصادية بعدما اتفق العرب في موقفهم على إنهاء القطيعة والعودة بعد 12 عاماً على تعليق أنشطة دمشق في جامعة الدول العربية، على أمل أن يكون للموقف السياسي أثر اقتصادي بحكم أن الحرب والعقوبات الاقتصادية نالت من جميع الاتفاقيات الدولية ورمت بظلالها الثقيلة على البلد وشعبه، فتراجعت الحركة الاقتصادية والإنتاج، وأصبح من الصعوبة مواكبة كل ما هو حديث ومتطور في كل القطاعات والمجالات محلياً، لذلك فإن الإجماع العربي على عودة سورية فكّ عزلتها وترك أصداء واسعة في الشارع السوري الذي يترقب لحظة انفتاح إقليمي يتبعها آخر دولي بفارغ الصبر.

العكام: الهروب من هيمنة الدولار، المصلحة تحدد الموقف

عضو مجلس الشعب السوري محمد خير العكام يؤكد أنه من الناحية القانونية يمكن عودة العلاقات الاقتصادية لكن بشرط واحد وهو الهروب من هيمنة الدولار الأمريكي، لذلك يبقى السؤال: هل الدول العربية قادرة على التهرب ومنع الولايات المتحدة من الضغط على الدول العربية لمنع القيام بأي تبادل تجاري؟ مشيراً في تصريحه لـ"تشرين" إلى أن المصلحة هي التي تحدد موقف الدول العربية خلال الفترة القادمة ومن الممكن الاتفاق على أن يكون التبادل التجاري بعملة غير الدولار وبذلك يكون الأمر واضحاً وبعيداً عن الدولار بهدف تنفيذ الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية والنقدية، مبيناً أن

الانفتاح سيكون له انعكاس إيجابي على الوضع الاقتصادي السوري، فبعد أن تتطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية وسورية، وعندما يتم تفعيل المعاهدات التجارية الموقعة ضمن إطار جامعة الدول العربية، كالسوق العربية المشتركة وغيرها واتفاقيات رسوم الجمارك، التي تم إيقافها خلال فترة القطيعة مع سورية على مدى السنوات الماضية كل ذلك يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع وتوفرها في الأسواق السورية.

مرجانة: المكاشفة الاقتصادية ستكون المرحلة اللاحقة

مكاشفة اقتصادية قريباً

بدوره أكد رئيس لجنة العلاقات العربية والخارجية في مجلس الشعب بطرس مرجانة لـ"تشرين" أن المكاشفة الاقتصادية بين دمشق ودول الجامعة العربية ستكون المرحلة اللاحقة بعد قرار العودة.

وأضاف: إنّ التحضير سيجري لعقد لقاءات ثنائية وإطلاق حوار يطوي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة، ويجب أن نتعلم جميعاً من دروس الماضي ليكون مستقبلنا أكثر إشراقاً.

وتابع: من المتوقع إجراء محادثات واسعة مع الدول العربية والجامعة قريباً جداً، سواء بشكل ثنائي أو جماعي، ولا بدّ من أن يكون شفافاً ويرسم طريق المستقبل، فوجود سورية في الجامعة العربية أمر طبيعي وسيكون تحصيناً للقرار العربي سياسياً واقتصادياً.

حالة ترقب: أما رئيس لجنة القوانين المالية في مجلس الشعب عمار بكداش فأشار إلى أن الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي، لذلك لا نريد زرع تفاؤل كاذب بالانفراج السريع للشعب السوري، لافتاً في تصريح لـ "تشرين" إلى أن جزءاً من الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية لم تتأثر بقرار العودة

إلى جامعة الدول العربية بحكم أنها كانت مستمرة رغم العقوبات الاقتصادية ولم تتوقف خلال السنوات الماضية، مبيناً أن المستقبل الاقتصادي مع الدول العربية متوقف على مدى علاقة هذه الدول بالاتحاد الأوروبي والمراكز التابعة لأمريكا، ومن الممكن حل الموضوع الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيات جديدة ثنائية أو جماعية، لكن الأمر متوقف على تطور الأحداث في المستقبل، فالدول العربية تعيش الآن حالة من الترقّب، فهي ترغب بأن تأخذ عودة سورية أبعاداً ليس سياسية فقط، إنما أيضاً اقتصادية.

بكداش: الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي

مجرد تنبؤات: في سياق متصل رأت وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي أن موضوع انتعاش الاقتصاد السوري بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية مجرد تنبؤات ولا يوجد شيء واضح، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسة وبحث للوصول إلى نتائج مضمونة، مشيرة في تصريح لـ"تشرين" إلى أنه في حالة عودة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون لها أثر إيجابي على المشهد الاقتصادي السوري، وبالتالي ستتمكن سورية من تأمين الكثير من المواد والسلع، كما ستتمكن من تجاوز الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية بنسبة كبيرة، وسيكون بالإمكان استيراد ما تحتاجه البلاد عن طريق الدول العربية والمستثمرين العرب.

عاصي: تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون له أثر إيجابي

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ترتبط الدول مع بعضها بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ترتبط العلاقات الاقتصادية وتتشابك بالعلاقات السياسية، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة،

لذلك تتوسع أو تتقلص العلاقات الاقتصادية بناء على تحول وتغير السياسات الخارجية للدول، حسب دكتور الاقتصاد حسن حزوري الذي أكد لـ"تشرين" أن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ظهرت ولاسيما اتفاقيات التجارة الحرة كصورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى وسائل التعاون بين الدول، مبيناً تراجع أهمية اتفاقيات التجارة الحرة لأنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تهدف إلى زيادة درجة المنافسة بين الأسواق وتكريس مبادئ الاقتصادات المفتوحة، وأن لاتفاقيات التجارة الحرة العديد من الفوائد التي تهدف الدول من خلال التوقيع عليها إلى إزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والفردي للدول الأعضاء، ومن خلال دراسة بعض اتفاقيات التجارة الحرة اتضح أن حجم التجارة بين الدول التي وقعت على اتفاقيات تجارة حرة بينها تضاعف بمعدل كبير، كما تضاعف حجم الإنتاج، وأدى تخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية التي كانت مفروضة من الدول إلى تدفق السلع والخدمات وفتح الأسواق أمام الصادرات ما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين موازين المدفوعات، ذلك أنّ التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة، ولابدّ أن يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين وذلك بوجود مجال أوسع للاختيار وأسعار أقل من خلال المنافسة المتزايدة.

حزوري: التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة

الانفتاح الجديد.. : بدوره توقع الخبير الاقتصادي علي الأحمد تضاعف الاستثمارات والتبادل التجاري بين سورية والدول العربية، خاصة فيما يخص إعادة إعمار البلاد، لافتاً في تصريح لـ"تشرين" إلى أن العائدات ستكون كثيرة

على اقتصاد البلد والمنطقة العربية بحكم أن سورية بلد يتميز بموقع جغرافي إضافة للموارد والمساحات الشاسعة والقدرة البشرية الضخمة، لذلك من المؤكد أن عودة العلاقات السياسية في البداية ومن ثم الاقتصادية تعود بالنفع على الجانبين السوري والعربي. وأشار الأحمد إلى أن سورية بحاجة إلى الاستثمارات العربية والأموال لإعادة الإعمار بعد الحرب التي دمرت وخربت، لذلك يجب العمل على تفعيل العلاقات الاقتصادية بهدف تدفق الأموال العربية بشرايين الاقتصاد السوري الذي بدوره يؤمّن الآلاف من فرص العمل للشعبين السوري والعربي. الأحمد: من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية، وأضاف الأحمد: من المتوقع أن تكون الدول المجاورة هي المستفيد الأكبر من هذه الخطوة، إضافة إلى أنه من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية مثل الإمارات ومصر والسعودية وبذلك سنلاحظ عودة للعمالة العربية إلى سورية لتبدأ زمن الانفتاح من جديد.

ولا يزال أمام سورية أمام التطورات السريعة العديد من التحديات بعد استعادة مقعدها في الجامعة، وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان: «المرحلة المقبلة تتطلب نهجاً عربياً يستند إلى الاحترام المتبادل»، مؤكدة أهمية الحوار والعمل المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية.

http://syrianexpert.net/?p=70844

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***